الماركسة اللينينية

وبلدان الشرق والإسلام

د. صفوت حاتم

لقد بدأت أوروبا الجديدة الصاعدة « تكتشف » ما يصطلح على تسميته « بالشرق » في النصف الثاني من العصر الوسيط، بفضل الحروب الصليبية، وتأثير عرب إسبانيا وصقلية وتجارة المدن الإيطالية ومغامرة ماركو بولو وغيرها.. وامتدت حرب الإسبان إلى المغرب العربي. وطَرَقَ الأتراك أبواب فيينا. وبعد عبور رأس الرجاء الصالح وإكتشاف أميركا، بدأ الاستعمار الأوروبي ـ البرتغالي، الإسباني، الهولندي، الإنكليزي، الفرنسي ـ في أميركا الهندية، وجزر الهند الشرقية، وسواحل أفريقيا، ثم وصل إلى الهند. وشرعت أوروبا تتعرف على اسم الصين واليابان. ونَقَلَ الرحالة « برنييه Bernier » أخبار كبير مغول الهند، وبوغانفيل مشاهد « رحلته حول العالم » وفعل مثلها كثيرون. وكتب غوته « ديواناً شرقياً ـ غربياً » واقترح فتح قناة تصل الغرب والشرق في برزخ السويس. وأدان مونتسكيو استرقاق الزنوج بعد إبادة الهنود في نص شهير لاذع، وخصص فولتير الفصل الأخير من مؤلفه « عصر لويس الرابع عشر » للصين والصينيين. ومجد « روسو » انسان الطبيعة والفطرة، ودخل « المتوحش الطيب » إلى الأدب الغربي. وعلم كانط أن الإنسان غاية وليس وسيلة. في هذا الوقت، كانت تجارة الرقيق في أوجها ثم أخذت في الانحدار...

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، إنتزعت المستعمرات الاسبانية ـ الأميركية استقلالها، واستعمرت فرنسا الجزائر، وأرجع الانجليز محمد علي إلى مصر، ووسعوا حكمهم في الهند، وشنوا حرب الأفيون ضد الصين.

ومن ثم بدأ طور جديد في تاريخ العالم، طور عالمي لأول مرة في التاريخ. وترك هذا الطور على الفكر الأوروبي إنطباعات عميقة الأثر، ستظل تؤثر عليه لسنين طويلة. فبالقدر الذي أثّرت به أوروبا على مستقبل شعوب الشرق من خلال ظاهرة الاستعمار، بالقدر نفسه سيتأثّر الفكر الأوروبي تأثراً عميقاً بالأحداث الدامية والمأساوية لهذا الشرق. والماركسية كنتاج طبيعي للفكر الأوروبي في نضجه وتطوره لم تكُ لتستطع أن تتجاهل

هذا « الشرق »، بل العكس ستفتح له باباً من التحليلات الواسعة والشروحات الرحبة، تحاول من خلالها فهم الظاهرة « الشرقية » وتقييمها تقيماً علمياً وفقاً لمنطقها المادي التاريخي.

وبناء على ذلك فلن ندهش إذا ما رأينا كيف سجل ماركس وانجلز في « البيان الشيوعي » (وقبله الايديولوجية الألمانية) دور آسيا وأفريقيا وأميركا، دور توسع التجارة العالمي واكتشاف أميركا وطريق الهند الشرقية، دور الفتح الاستعماري، دور السير الجديد للتاريخ، التاريخ الكوني البورجوازي الرأسمالي:

« لقد أعطت أسواق الهند والصين واستعمار أميركا والتجارة الكولونيالية.. الخ نهوضاً لم يشهد من قبل للتجارة والملاحة والصناعة وأمنت تطوراً سريعاً للعنصر الثوري في المجتمع الاقطاعي الآخذ في الإنحلال... لكن الأسواق كانت آخذة في التوسع باطراد، والطلب آخذاً في النمو. ولم تعد المانيفاكتورة كافية، حينئذٍ ظهر التجار والآلة، وحلت الصناعة الكبرى محل المانيفاكتورة... وأنشأت الصناعة الكبرى السوق العالمية، التي مهد لها قبل إكتشاف أميركا. وعجلت السوق العالمية في تطور التجارة والملاحة والمواصلات بدرجة عجيبة. وانعكس هذا التطور، بدوره، على توسع الصناعة... وبذلك تعطى البورجوازية طابعاً كوسمو بوليتيا (دولياً، لا قومياً) للإنتاج والاستهلاك في جميع البلدان... وتجرف في تيار المدينة الأمم الأكثر بربرية. إن سعر بضائعها الرخيص هو المدفعية الثقيلة التي تدك كل أسوار الصين. إنها، تحت طائلة الموت، ترغم كل الأمم على تبني النمط البورجوازي للانتاج. إنها تفرض على هذه الأمم أن تدخل المدنية المزعومة إلى بلادها، أي أن تصبح بورجوازية. بكلمة مختصرة، إنها تفصّل لنفسها عالماً على صورتها. لقد أخضعت البورجوازية الريف للمدينة، أنشأت مدناً ضخمة، وزادت سكان المدن زيادة هائلة على حساب سكان الأرياف، وانتزعت بذلك قسماً كبيراً من السكان من بلادة الحياة في الحقول. وكما أخضعت الريف للمدينة، والبلدان البربرية ونصف البربرية للبلدان المتمدنة، كذلك أخضعت شعوب الفلاحين لشعوب البورجوازيين، الشرق للغرب » (البيان الشيوعي).

هذا النص، المأخوذ من الفصل الأول من « البيان الشيوعي » يتضمن مبدأين رئيسين:

أولاً: الترابط بين صعود الرأسمالية في أوروبا والتوسع الاستعماري في العالم. هناك تفاعل، فعل متبادل متكرر متضاعف، بين العمليتين التاريخيتين، فنمو البورجوازية والرأسمالية والصناعة الرأسمالية يقرر نمو التوسع التجاري والفتح والاستعمار. ونمو التوسع التجاري والفتح والاستعمار يقرر نمو البورجوازية والرأسمالية والصناعة الرأسمالية. إن محاولة حجب أحد وجهي المعادلة التاريخية عمل مناقض للماركسية.

ثانياً: يؤكد ماركس وأنجلز أن البورجوازية وبضائعها (ومغامريها ولصوصها) انتعزت الأمم البربرية من بربريتها، وهي تجرفها في تيار المدنية، وسينتزعوا سكان هذه الأمم من « بلادة » حياة الحقول!!

وعلى الرغم من أن ماركس سيسجل أن البورجوازية الانجليزية قد دمرت صناعة النسيج القطني المزدهرة في الهند (والتي كانت قبل قليل تغرق أسواق أوروبا).

وسيشرح ماركس بمزيد التفصيل آلية النهب والقتل والتدمير والتخريب الاستعمارية في عشرات المقالات

(وفي رأس المال). وسيبين أن الاستعمار الانجليزي قد أعاد الهند إلى الوراء، ولكن ماركس لن يتراجع عن الأعتراف بدور البورجوازية التقدمي وأن يعدّل نص البيان. إن «تقييم» منسوجات القطن الهندية وحضارة الأنكا والآزتيك التي دمرها الأوروبيون مسألة أخرى. أما المسألة هنا فهي ديناميكية التطور البورجوازي الأوروبي، ديناميكيته في أوروبا والعالم. إن الصفحات الأولى من البيان الشيوعي هي نشيد للبورجوازية ـ يمهد لنشيد البروليتاريا ومن ثم نشيد الشيوعيين. فعلى الرغم من الاستثمار والنهب، من الكذب والخداع، من القتل والحرق، من الأوحال والدماء، إلاّ أنها عملية «ثورية» «تقدمية» ثورة دائمة في الانتاج، تقدم مستمر في المجتمع والأفكار. سيطرة جزء على جزء، سيطرة المدينة على الريف، الغرب على الشرق، التطور على البلادة والركود الشرقي.

لقد استطاع ماركس أن يحلل بدقة كبيرة طبيعة الرأسمال، واستطاع في الوقت ذاته أن يعري الطابع اللاأخلاقي لهذا الرأسمال وأثره للإنسان في شعوب الشرق، لنطالع ما يقوله ماركس في هذا الموضوع في «رأس المال» **الجزء الأول ـ القسم الثامن، التراكم الأولي لرأس المال ـ الفصل 31 ـ وعنوانه: ولادة الرأسمالي الصناعي يقول ماركس:**

«إن تجارة الرقيق هي التي أرست دعائم عظمة ميناء ليفربول... كانت ليفربول تخصص لهذه التجارة 15 سفينة في عام 1730...، و132 سفينة في عام 1792».

ويذكر ماركس شواهد معاصرة من الهند البريطانية (مجاعة 1866، واستغلالها) والصين (حرب الأفيون) الخ.... إذا كان المال ـ على حد قول أحد الكتّاب ـ قد جاء إلى العالم وبقع الدم الطبيعية تلطخ أحد وجهيه، فإن رأس المال يأتي إلى العالم والدماء والأوحال تتصبب من كل مساماته». ولكن كل هذه الدماء، وتلك المآسي هي الضريبة التي تدفعها البشرية لكي تتقدم، ويتحمل وزر، هذا التقدم الهائل (دماءه وأوحاله) شعوب العالم جميعاً، بدرجات وأشكال مختلفة. وليس محور كتاب «رأس المال» ما حدث ويحدث في أفريقيا والهند. إن موضوع كتاب رأس المال هو آلية النظام الرأسمالي: القيمة وفضل ـ القيمة، التراكم والإفقار، ومحوره المجتمع الأوروبي البورجوازي، وغرضه خدمة نضال البروليتاريا في هذا المجتمع، البروليتاريا حاملة رسالة تحرير الإنسان!!

ولو انتقلنا الآن من المؤلفين الكلاسيكيين. «البيان الشيوعي» و«رأس المال» إلى نشاط ماركس وأنجلز ككاتبي مقالات. نجد أنهما قد خصصا عشرات المقالات عن بلدان الشرق (روسيا، الهند، ألصين، وأفغانستان، وفارس، والجزائر، والبلدان الإسلامية الأخرى) وتعود هذه المقالات إلى الخمسينات، ولا سيما الفترة الممتدة من عام 1853 إلى عام 1858. وقد نشر معظمها في جريدة «نيويورك دايلي تريبيون» وكانت في أغلبها مقالات إفتتاحية. وأكثرها كان تعليقات على «الأحداث الجارية» أحداث الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية في آسيا وأفريقيا، وأصدائها الأوروبية، البرلمانية والاقتصادية. غير أن بعض هذه المقالات الكلاسيكية يرتدي طابعاً نظرياً خطيراً ـ على الأخص المقالات «الهندية» لعام 1853، ويمكن أن نضيف إليها المقالات الصينية،

والرسائل العربية العائدة للعام نفسه.

إن معظم هذه الكتابات الكلاسيكية لماركس وأنجلز عن «المجتمعات الشرقية» وتاريخها ينطلق مما يسمى في الوقت الحاضر «**الأسلوب الآسيوي في الانتاج**» فهذا الأسلوب هو مفتاح فهم **المجتمعات الشرقية** عند ماركس وأنجلز. وهذا المفهوم هو اليوم موضوع نقاش واسع وموضع قبول وتطوير عند غالبية الباحثين الماركسيين في العالم، بعد إحتجاب استمر نيف وربع قرن. ومفهوم نمط الإنتاج الآسيوي وئد ودفن رسمياً في مناظرتي تفليس ولينينغراد في عامي 1930 ـ 1931 بعد مناقشات طويلة شاركت فيها نخبة من المستشرقين والمؤرخين السوفياتيين.

ويمكن القول إن أهم أسباب إنبعاث مفهوم «**الأسلوب الآسيوي**» بعد الدفن الذي تعرضت له لمدة طويلة، هو أفول الستالينية، وظهور عجز الأنماط النموذجية الكلاسيكية (المشاعية، الرق، الإقطاع، الرأسمالية) عن استيعاب الخصائص الجوهرية للمجتمعات غير الأوروبية، في تاريخ هذه المجتمعات، وفي القسم الأكبر من هذا التاريخ. وقد بات هذا الاستيعاب أمراً ضرورياً ملحاً في «**عصر الشعوب**» عصر الثورة العالمية، عصر بناء الاشتراكية عند **الشعوب المتخلفة**.

ظهرت فكرة الأسلوب الآسيوي للإنتاج عند ماركس وانجلز في عام 1853 على نحو ما رأينا. وتثبتت في مخطوطة لماركس تعود لسنة 1855 ـ 1859 وموضوعها «**التشكيلات الاقتصادية التي تسبق الرأسمالية**». واحتفظ ماركس بهذه الفكرة في «**رأس المال**» ونجدها عند إنجلز في كتابه الكلاسيكي «**آنتي دوهرنغ**» (1877) وفي بحثه عن «**العصر الفرنكي**» (1882) ـ ولكنها تختفي من «**أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**» (1884)، لكي تظهر واضحة في الكتابين الثاني والثالث من «**رأس المال**» (1885 ـ 1894) اللذين نشرهما انجلز نشرهما بعد وفاة ماركس.

لقد ولد مفهوم ماركس وانجلز عن الأسلوب الآسيوي من دراستهما لوثائق انجليزية تصف بنية الجماعات القروية الهندية، ولكتاب انجليزي عن تاريخ جاوا، ولكتب رحالة عاشوا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (كالطبيب برينيه)، ولكتب تتناول المجتمعات العربية، مضافاً إليها مؤلفات بعض علماء الاقتصاد الكلاسيكيين (لا سيما ـ ر. جونس) وأوصاف الأسلوب المذكور كما تتضح منذ 1853 هي: غياب الملكية الخاصة للأرض، وحياة جماعات قروية تعيش في حالة إكتفاء ذاتي (أو تقريباً)، وتحت هيمنة دولة استبدادية، تقود الاشغال الكبرى العائدة بالنفع على الجماعات. ويشمل هذا المفهوم عند ماركس وانجلز مجتمعات كثيرة ومتنوعة في شروطها المناخية والجغرافية وظروفها الاقتصادية والسياسية وأوضاعها القومية والدينية، كالهند، والصين، والشرق الأدنى القديم، والعالم العربي الإسلامي (وأحياناً روسيا وإسبانيا)، وبالطبع لا يخفى هذا الأختلاف والتنوع على ماركس وانجلز، غير أن هناك شيئاً أساسياً مشتركاً ـ جوهراً مشتركاً ـ بين هذه المجتمعات، يميزها تمييزاً صارماً عن مجتمعات «الملكية الخاصة» التي طغت على التاريخ الأوروبي (الرق، الاقطاعية، الرأسمالية)

ويتلخص هذا الجوهر في الخصائص المشتركة المميزة التي تتعلق بالانتاج (الري، الاكتفاء الذاتي).

ولنبدأ من البداية: حزيران 1853

كتب ماركس إلى أنجلز يقول (6/2): **إن المفتاح الحقيقي للشرق (بما في ذلك سماء الشرق أي الدين) هو عدم وجود الملكية الخاصة للأرض.**

وأجاب أنجلز في (6/6): **إن السبب الرئيسي لعدم وجود ملكية الأرض» في الشرق هو «المناخ مأخوذاً في صلته مع ظروف التربة والمساحات الصحراوية...»** وأجاب ماركس في (6/14) بحديث عن **«الأشغال العامة المنوطة بالحكومة المركزية...»** وعن امبراطورية القرى الهندية المستقلة المتنابذة، كأساس **«الركود الاجتماعي العميق تحت سطح التقلبات السياسية الكثيرة».**

وذكر في مقالته الهندية الأولى في جريدة «نيويورك دايلي. تريبيون» في (6/10) أن استخدام الماء **«في الشرق، حيث الحضارة كانت في مستوى واطىء جداً، والامتداد الإقليمي كان كبيراً جداً، مما لا يسمح بإقامة إتحاد طوعي، قد فُرض تدخل السلطة المركّزة للحكومة»** بخلاف **«الغلاندر وإيطاليا».**

يمكن إذن أن نلاحظ مع الماركسي المجري الكبير «فيرنك توكي F.Tokei». أن **«انجلز»** قد ركز على **«المناخ كظرف جغرافي طبيعي»** في حين أن **«ماركس»** قد ربط قضية إستخدام الماء (**الناتجة عن المناخ**) بالمستوى الحضاري (**وهو ظرف تكنيكي وإجتماعي وحضاري**) وبالامتداد الإقليمي (**وهو أيضاً ظرف جغرافي**) [2] (*).

إن عناصر المفهوم الآسيوي للانتاج تبدو واضحة وكاملة في هذه الرسائل والمقالات، قرى مشاعية مكتفية ذاتياً، قرى متماثلة تجمع الزراعة والصناعة اليدوية، إنعدام أشكال الترابط والتكامل المتنوعة، والترابط الوحيد هو التعاون الذي تفرضه وحدة التنظيم العليا (الدولة ـ والملك المالك) مما يؤمن أعمال الري والصرف وغيرها من الأعمال الاقتصادية العائدة بالنفع على الجماعات. وهذا الأسلوب الذي كان عند ظهوره (حيث أعقب المجتمع الشيوعي القبلي) نمطاً إجتماعياً متقدماً متفوقاً ـ فهو نمط الحضارات الإنسانية الأولى **«حضارات الانهار الكبرى».** وبلدان الشرق القديم، ونشوء المدن والزراعة المتقدمة والعلوم والأديان الكبرى، من مصر إلى العراق إلى الهند والصين وتركستان...

ماركس، انجلز، والبلدان العربية:

إن تشخيص ماركس وإنجلز وموقفهما من البلدان العربية يمكن إستخلاصه بسهولة من جوهر التشخيص العام لما يسمى **«النمط الآسيوي للانتاج».** ويقوم موقف مؤسسا الماركسية عن العرب على أساس من هذا التحليل القائم على: **القرى المشاعية، المكتفية ذاتياً، المستقلة والمتماثلة، والتي يتعاطى سكانها الزراعة والصناعة اليدوية العائلية، كأساس لنظام «الاستبداد الشرقي» الذي تمارسه حكومة مركزية، تؤمن الأعمال الاقتصادية الكبرى المتعلقة بالري وصرف المياه الضرورية للحياة في شروط مناخية وجغرافية معينة، وظروف حضارية تاريخية محدودة.**

ومن ثم شمل هذا التشخيص العام في تعداد ماركس، الصحراء الأفريقية الكبرى، مصر، جزيرة العرب، اليمن، تدمر، البتراء، ما بين النهرين، فارس، الهند، بلاد التتار، هضاب آسيا الوسطى.

إن الذي سنركز عليه في هذا الجزء هو «الجانب العربي» من رسائل ماركس وانجلز الشرقية، لنرى موقف مؤسس الماركسية من تاريخنا العربي وقضايانا النضالية:

الرسالة الأولى من أنجلز:

أرسل انجلز من مانشستر رسالة إلى ماركس في لندن، تاريخها المرجح حوالى أيار 1853، تقول:

... البارحة قرأت المؤلف الصادر عن الكتابات العربية المحفورة الذي حدثتك عنه. إن الشيء لا يخلو من فائدة، رغم أن رائحة الكاهن والمدافع عن التوراة تفوح منه إلى مسافة بعيدة. وأكبر إنتصار حققه هو إثباته أن جيبون (مؤرخ انجليزي من القرن الثامن عشر ألف كتاباً عن تاريخ سقوط الأمبراطورية الرومانية برهن فيه أن المسيحية كانت أحد العوامل الرئيسية في تداعي روما وسقوطها) قد أرتكب بعض الهفوات في جغرافية العالم القديم، الأمر الذي يمكن يستنتج منه أن آراء جيبون في اللاهوت هي أيضاً ضعيفة الركائز. هذا الشيء هو كتاب «الجغرافيا التاريخية لجزيرة العرب» الذي ألفه الأب تشارلس فورستر. وأفضل ما يمكن أن يستخلص منه هو ما يلي:

«1 ـ إن الأنساب الواردة في سفر التكوين، والتي تظهر في صورة تسلسل نوح، إبراهيم الخ، هي تعداد صحيح تقريباً لقبائل البدو في ذلك العصر، وطبقاً لقرابتهم اللسانية الكبيرة والصغيرة الخ... فكما هو معلوم ما زالت قبائل البدو تسمي نفسها حتى اليوم Beni Saled (ربما يقصد بني صالح، أو بني خالد)، لبني يوسف، وهكذا دواليك، أي أولاد فلان وفلان.. إن هذه التسمية التي تنبع من نمط الحياة البطريركي القديم، تقود في النهاية إلى هذا النوع من الأنساب. أن التعداد الوارد في سفر التكوين يؤيده في كثير أو قليل الجغرافيون القدامى، كما أن الرحالة الحديثين قد برهنوا أن معظم الأسماء القديمة ما زالت موجودة مع بعض التغيرات اللسانية. وعلى كل حال، ينجم عن ذلك أن اليهود أنفسهم لم يكونوا في الأصل سوى قبيلة صغيرة من البدو، كالقبائل الأخرى، وقد أدت الظروف المحلية (الزراعة وغيرها) إلى وضعهم في حالة تعارض مع البدو الآخرين.

2 ـ فيما بالفتح العربي الكبير الذي تحدثنا عنه سابقاً، كان البدو يقومون بغزوات دورية، شأنهم شأن المغول، وقد تأسست الامبراطورية الآشورية، والامبراطورية البابلية سواء بسواء على يد قبائل بدوية في نفس المكان الذي ظهرت فيه خلافة بغداد فيما بعد. إن مؤسس الامبراطورية البابلية، وهم «الكلدان» ما زالوا موجودين إلى اليوم يحملون نفس الاسم نفسه، بني خالد، وفي المكان نفسه. إن الظهور السريع الذي عرفته مدن ضخمة كنينوى وبابل قد حصل بالطريقة ذاتها التي نشأت بها منذ حوالى ثلثمائة سنة فقط مدن ضخمة كعجرة ودلهي ولاهور، وموتان في شرقي الهند، نتيجة غزو أفغاني أو تتري. وهكذا يفقد الفتح «المحمدي» كثيراً من طابعه المميز...

3 ـ يبدو أن العرب حيث كانوا قد استوطنوا في الجنوب الغربي (أي اليمن) كانوا شعباً لا يقل مدنية عن المصريين والآشوريين وغيرهم كما يتبين ذلك من المباني التي شيدوها. هذا أيضاً يفسر لنا الكثير

عن الفتح المحمدي. وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه الصورة التي هي الدين، يبدو استنتاجاً من الكتابات القديمة في الجنوب، حيث ما يزال التراث العربي ـ القومي القديم، تراث دين التوحيد، هو الغالب (كما هو الأمر بين الهنود الأميركيين)، والذي لا يؤلف التراث اليهودي إلاّ جزءًا صغيراً منه، يبدو أن ثورة محمد الدينية، شأنها شأن كل ثورة دينية، كانت من «الوجهة الشكلية ردة»، رجوعاً معلناً نحو القديم، نحو البسيط.

إن الكتاب اليهودي المسمى «الكتاب المقدس» ليس سوى ذكرى تقليد عربي قديم، ديني وقبلي، وبدّله إنفصال اليهود المبكر عن جيرانهم الذين هم إخوانهم في الدم ولكنهم من البدو الرحل ـ هذا أسرعوا بالنسبة إلى واضحاً تماماً الآن، وإن كون فلسطين محاطة من الجانب العربي بالصحاري فقط، أي بأرض البدو الرحل، يعلل العرض المنفصل. غير أن الكتابات العربية القديمة والتقاليد، والقرآن، والسهولة التي يمكن بها فهم جميع الأنساب الخ.... ذلك كله يشهد بأن المحتوى الرئيسي كان عربياً أو بالأحرى سامياً بوجه عام، كما بالنسبة إلينا إلايّدا والساغا الجرمانية...».

إن الظاهرة التي يجدر بنا رصدها بإنتباه شديد هي ملاحظة إنجلز الذكية عن «التراث العربي ـ القومي القديم» وأن الكتاب المقدس (اليهودي المسيحي) ما هو إلاّ صورة معدلة وجزئية عن تراث قومي عربي قديم. هو تراث دين توحيد متأصل في تلك المنطقة، بل إن إنجلز يقرر أن المحتوى الرئيسي للتوراة هو محتوى عربي أو سامي بوجه عام.

الرسالة الثانية من ماركس:

هذه الرسالة تشكل ردّ ماركس على إنجلز، وتحمل تاريخ 1853/6/2، تقول:

«... بخصوص العبرانيين والعرب، عنيت برسالتك كثيراً. بالمناسبة:

1 ـ يمكن البرهان على وجود علاقة عامة، منذ أن بدأ التاريخ عند جميع القبائل الشرقية، بين توطن قسم من القبائل واستمرار حياة البداوة عند القبائل الأولى.

2 ـ في عصر «محمد»، كان الطريق التجاري بين أوروبا وآسيا قد تبدل تبدلاً كبيراً، وكانت مدن جزيرة العرب التي شغلت قبل ذلك قسطاً كبيراً من التجارة مع الهند وغيرها، كانت في حالة من الانحطاط التجاري الأمر الذي أعطى دفعاً كبيراً.

3 ـ فيما يتصل بالدين، تحل المشكلة نفسها في مسألة هي مسألة عامة وبالتالي سهلة الجواب، لماذا يظهر تاريخ الشرق في صورة تاريخ أديان؟».

وبعد هذا السؤال ينتقل ماركس إلى موضوع تشكل المدن الشرقية مستنداً على كتاب الرحالة الفرنسي «برنييه»، ثم يقول ماركس: «... يرى برنييه بحق أن أساس كل ظواهر الشرق، هو عدم وجود الملكية الخاصة للأرض، هذا هو المفتاح الحقيقي حتى بالنسبة إلى السماء الشرقية...».

كان ماركس في هذه الرسالة يقدم لأول مرة إكتشافه الآسيوي أو الشرقي، والمختلف جوهرياً عن كل

« أنماط الملكية الخاصة » والمتمثلة في الأنماط (الرق، الإقطاع، البورجوازية) وهي الأساس أنماط « اوروبية » .

الرسالة الثالثة من انجلز :

يردد إنجلز في هذه الرسالة المؤرخة 1853/6/6 ، فيقول :

« .... إن عدم وجود ملكية الأرض هو بالحقيقة مفتاح كل أوضاع الشرق . في هذا يكمن تاريخه السياسي والديني . ولكن كيف جرى أن الشرقيين لم يصلوا إلى ملكية الأرض، حتى في شكلها الإقطاعي .

أعتقد أن ذلك مرده بصورة رئيسية إلى المناخ، مأخوذاً في صلته مع طبيعة التربة، وبخاصة مع المساحات الصحراوية الكبرى التي تمتد من الصحراء الإفريقية عبر الجزيرة العربية وفارس والهند وبلاد التتر إلى الهضبة الآسيوية العليا .

الري الصناعي هو أول شرط للزراعة، وهذا عمل للبلديات، أو المقاطعات [الأيالات، الأقاليم] ، أو الحكومة المركزية . إن حكومة شرقية تشمل دائماً ثلاثة فروع فقط : المالية (النهب الداخلي) ، الحرب (النهب في الداخل والخارج) .

هنا أيضاً يعود انجلز إلى الحديث عن الوعي القومي العربي المستيقظ في مواجهة غزوات الأحباش والفرس الدائمة . ومنذ التاريخ البعيد ـ قبل ظهور الإسلام ـ يرصد انجلز هذا الوعي القومي العربي، فلا يقصره على الفترات شديدة القرب من التاريخ العربي، وهي فترات الغزو الاستعماري المعاصر كما تحاول أن تؤكد المدرسة الستالينية وتلامذتها في الوطن العربي .

إن انجلز يتحدث عن « ثورة محمد الدينية » التي تحمل طابع الردة البدوية ضد فلاحي المدن المتحضرين والمتحللين الذين أصبحوا جدّ منحطين في دينهم . بل هو يؤكد أن « الكتاب المقدس » ليس سوى النسخة المعدلة من « تراث عربي ـ قومي قديم » وثورة « محمد الدينية » ليست سوى عودة إلى هذا التراث التوحيدي، ومن ثم فليس عجيباً أن يظهر تاريخ الشرق في شكل تاريخ أديان، كما يقول ماركس . ومن ثم سيعود إنجلز مرة أخرى إلى نفس الموضوع في مقال عن « **تاريخ المسيحية في العصور الأولى** » نشر في سنة 1894 ، بيّن فيه انجلز كيف أن انتفاضات الجماهير في العصور الوسطى الأوروبية « **لبست لباس الدين وظهرت بمظهر إحياء مسيحية العصور الوسطى ضد الانحطاط الآخذ في الانتشار** » ويقول انجلز في شرح أضافه على هامش البحث :

« نجد طباقاً خاصاً لذلك في الانتفاضات الدينية في العالم المحمدي، وخاصة في أفريقيا . إن الإسلام دين متلائم مع سكان الشرق، ولا سيما العرب، أي من جهة سكان المدن العاملين في التجارة والصناعة، ومن جهة أخرى، البدو الرحل . هنا تكمن بذرة صدام يتكرر دورياً . فسكان المدن يزدادون غنىً وبذخاً وتراخياً في تطبيق الشريعة . أما البدو، الذين هم فقراء، وبالتالي ذوو أخلاق صارمة، فإنهم يتأملون بعين الغيرة والطمع في هذه الثروات والملذات . ثم يتحدون بزعامة نبي، أو مهدي، لمعاقبة الكفار وإعادة صيانة الطقوس والايمان الصحيح واقتناء كنوز المرتدين كمكافأة . وبعد مضي مئة سنة، يُضحون بطبيعة الحال في وضع هؤلاء المرتدين . وتظهر الحاجة إلى تطهير جديد للإيمان، ويظهر مهدي جديد وتتكرر العملية .

هذا ما حدث إبتداءً من حملات المرابطين والموحدين الذين قدموا من أفريقيا إلى اسبانيا، حتى آخر مهدي في الخرطوم، المهدي الذي استطاع أن يحبط مشاريع الانجليز بنجاح عظيم.

وقد حصل الأمر نفسه أو ما يشبهه في الانتفاضات التي قامت في فارس أو غيرها من البلدان المسلمة. كل هذه الحركات تلبس لباس الدين، ولكنها تنبع من أسباب إقتصادية. ومع ذلك، فهي، حتى تحرز النصر، تتيح للشروط الاقتصادية القديمة الاستمرار دون أن ينالها مساس. وهكذا تبقى الحالة القديمة بلا تغيير، ويعود الصدام دورياً. أما في الانتفاضات الشعبية في الغرب المسيحي، فالبعكس، ليس اللباس الديني سوى راية أو قناع لهجمات تشن على نظام إقتصادي آخذ في الاضمحلال. وتنتهي الأمور إلى سقوط هذا النظام وقيام نظام جديد، وهكذا يتقدم العالم»، والأشغال العامة (تأمين تجديد الانتاج). ولقد أدارت الحكومة البريطانية في الهند الفرع الأول والثاني بعقلية ضيقة، وأسقطت الفرع الثالث كلياً، مما أدى إلى خراب الزراعة الهندية. إن «التزاحم الحر» قد فقد خطوته تماماً هناك. هذا الري الصناعي للأرض الذي أنقطع فور تدهور جهاز الري يعلل تلك الظاهرة الغريبة، ألا وهي أن مساحات كبيرة كانت في الماضي مساحات زراعية مزدهرة هي اليوم قاحلة جرداء (تدمر، البتراء، الخرائب في اليمن، أقاليم في مصر وفارس وهندوستان). كما ويعلّل الحقيقة التالية ألا وهي أن حرباً واحدة مدمرة تستطيع أن تقضي على سكان بلد من البلدان لمدة قرون وان تجرد هذا البلد من كل حضارته. هنا يأتي أيضاً دور خراب تجارة الجنوب العربي قبل محمد، وهو العامل الذي اعتبرته بحق واحداً من العوامل الرئيسية في الثورة المحمدية.

إني لا أعرف التاريخ التجاري للقرون الميلادية الأولى بصورة كافية تمكنني من تقدير دور الظروف العالمية العامة في جعل الطريق التجاري المار عبر فارس إلى البحر الأسود وعبر خليج فارس إلى سوريا وآسيا الصغرى يُفضل على طريق البحر الأحمر. ولكن في جميع الحالات، كان لأمن القوافل النسبي في إمبراطورية الفرس الساسانيين المنظمة أثر ضخم، بينما كانت اليمن بين أعوام 2، 600 م تعاني بصورة دائمة تقريباً من سيطرة وغزو ونهب الأحباش. إن مدن الجنوب العربي التي كانت لا تزال مزدهرة في عصر الرومان، غدت مقفرة ومخربة في القرن السابع وخلال 500 سنة من التطور كان البدو والمحاورون قد تبنوا أفكاراً أسطورية وخيالية تماماً عن أصلهم (انظر القرآن والمؤرخ العربي النويري Nawairi) والأبجدية التي كتبت بها كتابات تلك المناطق غدت مجهولة تماماً تقريباً، رغم أنه لم يكن هنالك أي أبجدية أخرى، فحتى الكتابة كانت قد سقطت في عالم النسيان. إن أشياء من هذا النوع تفترض إلى جانب «عملية تبديل» سببتها الظروف العامة للتجارة عملية مباشرة من التدمير العنيف لا يمكن تفسيرها إلاّ بالغزو الحبشي.

إن طرد الأحباش حدث قبل «محمد» بزهاء 40 سنة، وكان بشكل واضح الفعل الأول للوعي Consciousness القومي العربي المستيقظ، الذي حركته من جهة غزوات الفرس من الشمال التي إندفعت إلى مكة تقريباً. وسأدرس في الأيام القليلة القادمة تاريخ محمد نفسه.

إلاّ أنه يبدو لي أن الأمر يحمل طابع ردة بدوية ضد فلاحي Fellaheen المدن المتحضرين، ولكن المنحلين الذين أصبحوا في ذلك الوقت جدّ منحطين في دينهم، وهو خليط من عبادة للطبيعة مفسدة ومن

يهودية ومسيحية مفسدتين.

إن أقوال «برنييه» جميلة حقاً. إنها لمتعة أن يقرأ الإنسان مرة أخرى شيئاً كتبه فرنسي عريق، قنوع وصاح يدق المسمار في الرأس وكأنه لا يلاحظ أهمية ما يفعل...».

في هذه الفقرة نجد حكماً قاسياً من انجلز تجاه الإسلام وتاريخ العرب بشكل عام، فهو يعتبر أن ثورات البدو (ولباسها الديني) ليست حركات تاريخية صاعدة وليس البدو مصدر أي دورة تقدمية.

ولعلّ هذه ليست المرة الأولى التي يتعامل فيها انجلز مع الواقع العربي على هذا النحو القاسي، فلقد كتب انجلز مقالاً عن الجزائر أرسله إلى صحيفة «نورثن ستار» نجمة الشمال) لسان الحركة الشارتية الانجليزية (1848/1/22 ـ المجلد 211 العدد 535، ص 17) قال فيه:

«فوق كل شيء، إنه في رأينا من «حسن الحظ تماماً» أن القائد العربي (الأمير عبد القادر الجزائري) قد وقع في الأسر، أن كفاحه يبدو كان كفاحاً لا أمل فيه، وعلى الرغم من أن الطريقة التي قاد فيها الحرب عسكريون متوحشون من أمثال بوجو Bugeaud طريقة تستحق الشجب والاستنكار، فإن فتح الجزائر «حدث هام وسعيد لتقدم الحضارة». ان غارات قرصان الدول البربريسك Barbaresques، ما كان يمكن أن تنهى إلاّ بالاستيلاء على إحدى هذه الدول. وقد أجبر فتح الجزائر منذ الآن باي تونس وباي طرابلس، وحتى أمبراطور مراكش، على «ولوج طريق الحضارة». فقد أضطروا إلى إيجاد عمل آخر لرعاياهم غير القرصنة ووسائل أخرى لملء خزاناتهم غير الجزيات التي تدفعها إليهم الدول الأوروبية الصغرى. وإذا كان يمكن أن نأسف على تدمير حربة بدو الصحراء، يجب أن لا ننسى أن هؤلاء البدو أنفسهم كانوا «أمة من اللصوص» تقوم وسائل معيشتهم الرئيسية على غزوات يقومون بها حتى ضد بعضهم بعضاً، أو ضد سكان القرى المزارعين، فيأخذون ما يجدونه تحت اليد، ويقتلون كل من يقاوم، ويبيعون الأسرى الباقين كعبيد أرقاء. كل هذه الأمم المؤلفة من البرابرة الأحراريظهرون عن بعد بمظهر العزة والنبل والمجد، ولكن ما أن تصل إلى مقربة منهم حتى تجد أن هؤلاء شأنهم شأن أكثر الأمم المدنية، يحكمهم هوى الربح، وهم يستخدمون لهذا الغرض وسائل أكثر فظاظة وقسوة.

بالإضافة إلى ذلك، إن البورجوازي العصري الحديث، مع الحضارة، والصناعة، والنظام، وعلى الأقل التنوير النسبي الذي يسير في ركابه، هو أفضل من السيد الاقطاعي، أو من اللّص الناهب، مع الحالة الاجتماعية البربرية التي ينتميان إليها».

إن قصور انجلز عن تقييم حركة المقاومة الوطنية في المستعمرات، سيجعله يقع في أخطاء الحكم على بعضها بالبربرية والرجعية، وسيلازم ذلك انجلز في تقييمه للثورة العرابية في مصر، ففي رسالة بعث بها انجلز إلى برنشتاين ترجع إلى عام 1882، يقول فيها:

«يبدو لي أنك في المسألة المصرية مؤيد أكثر مما يجوز للحزب الوطني. إننا لا نعرف شيئاً كثيراً عن عرابي. ولكن يمكن أن نراهن بعشرة مقابل واحد، إنه باشا مبتذل Vulgair Pacha لا يريد أن يتخلى لرجال المال عن جباية الضرائب، لأنه يفضل، حسب العادة الشرقية الطيبة، أن يضعها في جيبه. هذه

الحكاية الخالدة تكرر نفسها من إيرلندا إلى روسيا ومن آسيا الصغرى إلى مصر، الفلاح موجودكي يستثمر. هذه هي الحال من عهد المملكتين الآشورية والفارسية. والساتراب (حاكم ولاية، في الامبراطورية الفارسية، ذو سلطة إستبدادية غير محدودة)، أي هنا الباشا، يُجسد الشكل الرئيسي للاستغلال في الشرق، كالتاجر ورجل القانون في أيامنا في الغرب... في رأيي، يمكننا تماماً أن ندافع عن الفلاحين المضطهدين، دون أن نشاركهم أوهامهم الحاضرة (ذلك لأن الشعوب الفلاحية مقدر لها أن تُجزع طيلة قرون قبل أن تُعقلها التجربة)، ويمكننا أن نتدخل ضد عسف الانجليز، بدون أن نتضامن مع خصومهم العسكريين الحاليين».

هكذا يرى انجلز أن عرابي ليس سوى باشا مبتذل Vulgair Pacha يفضل التهرب من الضرائب، وبهذا يندفع انجلز إلى الرهان بعشرة قروش في مقابل قرش واحد على صدق قوله. إن الحركة العرابية ـ أياً كانت نواقصها أو عيوبها، فهي إحدى حلقات النضال المصري والعربي، هي مشكلة الصدام مع المستعمر، هي قضية تحرر شعوب المستعمرات، وهي في النهاية إحدى القضايا التي إلتبس فهمها على انجلز.

إن موقف الماركسية من البلدان الإسلامية العربية، ثم موقف انجلز من حركات المقاومة العربية ضد المستعمر تجعلنا نضبط الماركسية في حالة تلبس بالإنحياز للغرب الأوروبي في مواجهة الشرق البربري. على أن تلك النتيجة يشكك من حسمها على وجه نهائي ويفتح المجال لتخفيف ذلك الحكم القاسي تجاه الماركسية ما كتبه انجلز نفسه في كتابه **جدل الطبيعة (1875)** وفيه يبدو انجلز متحمساً للحضارة العربية والفكر والعلم العربيين، فهو لدى حديثه عن نهضة العلوم في أوروبا الحديثة، يقول:

«الاكتشافات العربية، هي في غاية الأهمية، إلاّ أنها مبعثرة وقد ضاع معظمها».

ثم يضيف:

«كان العمل الرئيسي لعلم الطبيعة في بداية تلك المرحلة السيطرة على المواد التي كانت في متناول اليد. في أكثر الميادين كان الانطلاق من الصفر. إن العصور القديمة خلفت اقليدس ومنظومة بطليموس الشمسية. والعرب خلفوا الترقيم العشري وبذور الجبر والأرقام الحديثة والسيمياء. أما القرون الوسطى المسيحية لا شيء».

هذا التحليل هو الجوهر الأساسي في تشخيص ماركس وانجلز عن شعوب الشرق.

الاستبداد والركود الشرقيين:

إن ضمان قيام أعمال الري والصرف في هذا النمط الآسيوي ـ المشرقي أكتضى ظهور الحكومة المركزية. إن الأسباب البيئوية والمناخية تشكل لدى انجلز السبب الرئيسي لنشأة الحكومة المركزية المسيطرة على المشاعات القروية، وانعدام الملكية الخاصة للأرض، وإشراف الدولة على الأرض ومن ثم كافة الأشكال السياسية والدينية لتاريخ الشرق.

ويتبنى ماركس هذا الوصف لوظائف الحكومات المشرقية ـ الآسيوية، ولكنه يكمل ويخفف التفسير المناخي والحتمية الجغرافية اللذين قال بهما انجلز، مضيفاً إليهما عاملاً آخر، إجتماعياً ـ إقتصادياً هذه المرة، يتمثل في عزلة المشاعات، المتناثرة، المشتتة، الكافية نفسها بنفسها على أساس «**الاتحاد المنزلي بين الزراعة والصناعة اليدوية**». وإنما في هذه **الآلاف المؤلفة من المنظمات الاجتماعية الآرية، الرعوية، اللامؤذية**» يرى ماركس «**الأساس المتين في كل زمان للاستبداد الشرقي**» و «**الطابع السكوني لذلك الجزء من آسيا**» وأن ما نسميه «**بتاريخها ليس إلاّ تاريخ غزاتها المتعاقبين الذين شادوا إمبراطوريتهم على الأساس «السلبي» لذلك المجتمع العديم المقاومة والمستعصي على كل تغير**».

تلك كانت الأسس والمقومات التي بنى عليها ماركس وانجلز تشخيصهما للشرق والبلدان الإسلامية على وجه شديد الاجمال وعلى نحو عام[1].

من هذه النصوص السابقة يتبين لنا أن الشرق والبلدان العربية قد احتلا مساحة ليست صغيرة من إهتمامات ماركس وإنجلز، فبخلاف النصوص السابقة لم يخلُ الأمر من إشارات متفرقة هنا وهناك عن العرب والإسلام، وهي لا تخرج بحال من الأحوال عن الاتجاهات العامة التي رصدناها في الجزء السابق.

تقيم النظرة الماركسية عن الشرق[3] والبلدان الاسلامية:

حاولنا في العرض السابق الاقتراب بقدر الإمكان من جوهر التشخيص الماركسي لطبيعة البلدان الشرقية ـ والإسلامية وهو الأمر الذي يحتاج إلى التقيم والتثمين العلمي لهذا التشخيص التقليدي. وسنحاول في هذا الجزء إعطاء مجموعة ملاحظات أولية حول هذا التشخيص. وهو الأمر الذي نعتبره مدخل غير تفصيلي وغير كامل لتقيم ونقد وجهات النظر الماركسية الخاصة بالشرق والأمم الاسلامية والعربية. فهدف هذه الدراسة ليس النقد التفصيلي لجملة الأطروحات النظرية التي تمّ إيرادها فيما سبق، وعليه سنكتفي بمجموعة من الملاحظات السريعة فقط:

أولاً:

إن تحليل الماركسية الكلاسيكية لبلدان الشرق والقائم على أساس من «**النمط الآسيوي للانتاج**» هو في ذات الوقت نقد للدوغمائية وعواقبها السلبية، ولا سيما في ميدان البحث التاريخي فلقد أسهمت الستالينية ولا سيما مؤلفه ستالين الشهير: **المادية الجدلية والمادية التاريخية في تدشين هذه الدوغمائية ومن ثم تدشين وإعتماد الأطروحات القائلة** بالخط الوحيد في التطور التاريخي، وهو خط التطور الأوروبي (الرق ـ الاقطاع ـ الرأسمالية) وتحاول أن تحصر تطور العالم في هذا الخط الوحيد الأوروبي الطابع والمحتوى ـ وهو الأمر الذي سنناقشه بتفصيل أكبر بعد قليل ـ فلقد أذلت نظرية «المراحل الخمس» الماركسية وحولتها إلى «فلسفة تاريخ» أي نظام صلب، صارم، مسبق، أريد للواقع أن ينصاع له بأي ثمن، على الرغم من أن ماركس كافح ضد هذا المسلك المثالي الطابع.

ثانياً: ظاهرة الركود التاريخي للشرق

يعتبر عدد من المفكرين الماركسيين أن ظاهرة الركود التاريخي للشرق هي إحدى الموضوعات « الميتة » في تحليل ماركس وانجلز الآسيوي ـ الشرقي. إن بعض نصوص ماركس توحي بفكرة أن « نمط الانتاج الآسيوي » لا بد أن يؤدي بالضرورة إلى ركود طويل الأمد كنتيجة « للاستبداد الشرقي ».

لقد كان « وسواس » مشكلة « الركود الشرقي » متسلط على ماركس بكل ما في الكلمة من معنى. نقول وسواس ولا نبالغ. فهذه الفكرة تتردد باستمرار تحت ريشته، في المراسلات على سبيل المثال[4].

بينما تاريخ أوروبا هو تاريخ التقدم والحركة والصعود ويعتقد بعض المحللين أن هذه النظرة هي جزء من الرواسب الهيجلية التي تأثر بها ماركس وانجلز إلى حد كبير، فهيجل يرى أن الغاية الكلية التي تسعى إليها الروح هي وعي الحرية، ومن ثم فإن الناس في ظل « **الاستبداد الشرقي** » كانوا عبيداً لم يعرفوا الحرية.

ولهذا فلقد انتقل التاريخ من الشرق إلى الغرب بصورة نهائية، فالشرقيون لم يصلوا إلى معرفة أن الروح حرة، ونظراً لأنهم لم يعرفوا ذلك فإنهم لم يكونوا أحراراً. وكل ما عرفوه هو أن شخصاً معيناً حر، ذلك الشخص هو الطاغية أو الأمبراطور، إن الوعي بالحرية لم يظهر أول مرة إلاّ عند اليونانيين، ولكنها كانت حرية الأحرار في مواجهة الأرقاء والعبيد.. أما الأمة الألمانية فكانت بتأثير المسيحية، أول أمّة تصل إلى الوعي بأن الانسان، بما هو انسان، حر، وأن حرية الروح هي التي تؤلف ماهيتها، إن الروح هي قانون التاريخ، ومن ثم فالتاريخ والحضارة قد انتقلت من الشرق المستبد الركودي إلى الغرب الحضاري الدينامي الحر[5].

والحق أن ماركس لم يتحرر أبداً من نفوذ الفلسفة الهيجلية وكان، وهو يؤكد نفسه ضدها، مأخوذاً بها، بل إن شدة التوكيد تتضمن رسوخ هذه الفلسفة لديه، فهو إنما كان، بنفيه هذه الفلسفة، يحاول إقتلاعها من نفسه قبل إقتلاعها من التربة الفلسفية. كتب ماركس رسالة إلى أبيه يقول فيها:

« كتبت حواراً في نحو أربع وعشرين صفحة بعنوان: (كليانت) أو في نقطة البداية الفلسفية وفي سيرها... فإذا بقضيتي الأخيرة هي نقطة البدء من المذهب الهيجلي، وإذا بهذا العمل... الذي كلفني كثيراً من الصراع.. يصبح ابني الغالي.. ويحملني إلى ذراعَي العدو.. »[6].

إن ماركس يروي لنا الغضب الذي شعر به حين إكتشف عجزه عن الإفلات من طغيان المثالية الهيجلية. وقد ظل ماركس يدرك أن في تفكير هيجل شيئاً يجب البحث عنه، كتب يوماً إلى انجلز يقول:

« إن ما أفادني كثيراً في منهجي البنائي هو أن مصادفة صرفة... قد سمحت لي أن أتصفح « منطق » هيجل من جديد. أنني أتمنى لو تتاح لي فرصة توضيح الجانب المعقول من المنهج الذي إكتشفه هيجل ولكنه زيفه في الوقت نفسه. أتمنى لو تتاح لي فرصة توضيح هذا الجانب في كراستين أو ثلاث »[7].

إن ماركس لم يتحرر نهائياً من المذهب الهيجلي خصوصاً فيما يتعلق بشعوب الشرق وركوده التاريخي غير الحضاري. ولقد تجلى هذا الموقف في موقف ماركس من الشرق خصوصاً روسيا التي لم يكن يحبها ماركس كثيراً

فهي ـ مثل باقي بلدان الشرق ـ وطن الاستبداد الشرقي ومعقل الرجعية وسيف ديموقليس المسلط على رقاب جميع الديمقراطيين الغربيين، بل إن مفكراً كبيراً كبرديائيف [8] لا يحجم عن إتهام ماركس بأن موقفه من الشرق وروسيا كان موقفاً جرمانياً عنصرياً، وتعمق هذا الموقف من موقف ماركس وانجلز من الشعوب السلافية التي اعتبرت هي الأخرى شعوباً رجعية لا تاريخية خصوصاً إنجلز الذي اعتقد أن القوميات التشيكية والكرواتية الخ غير قابلة للحياة على المدى الطويل، وأن حركة الصهر الطبيعية التي تلازم التقدم الاقتصادي والحضاري للرأسمالية ستندي هذه القوميات الصغيرة «اللاتاريخية» على المدى الطويل (1849 ـ 1851) ومن ثم يوافق بعض الماركسيين على إعتبار انجلز ـ وفي الفترات الاولى ـ كان متأثراً إلى حد كبير بالتعالي القومي الألماني.

ويرى عدد آخر من المحللين أن موقف ماركس من الشرق وركوده التاريخي ينبع من ظاهرة «هجاء الفلاحين» الماركسية التقليدية، مجتمعات الشرق هي بالأساس مجتمعات فلاحين، ولقد كان حكم ماركس على الفلاحين على وجه العموم وطيلة مراحل حياته قاسياً. فالفلاحون هم «**الطبقة التي تمثل الهمجية في قلب المدينة**»، «**للغز الهيروغليفي الذي أعجز عقول الناس المتحضرين**»، «**الطبقة الأكثر جموداً**» «**الأكثر محافظة وسكونية**»[9] إنهم مجرد أعداد متراكمة، مصطنعة جنباً إلى جنب كما أن «**الكيس المملوء بالبطاطا يشكل كيساً مملوءاً بالبطاطا**» [10].

ان الفلاحين عاجزون عن توكيد أنفسهم كقوة تاريخية خلاّقة، عاجزون عن أداء دور مستقل في التاريخ. وماركس كان في حكمه هذا قاطع وصارم:

> «**إن الفلاحين عاجزون عن الدفاع عن مصالحهم الطبقية بالأصالة عن أنفسهم. إنهم لا يستطيعون أن يمثلوا أنفسهم وبحاجة إلى من يمثلهم. ولا بد في الوقت نفسه أن يظهر لهم ممثلوهم على أنهم سادتهم، على أنهم سلطة عليا، قوة حاكمة مطلقة ترد عنهم كيد الطبقات الأخرى ويكون لها الأمر والنهي**» [11].

ومن هنا فإن وجودهم يستدعي وجود المركزة البيروقراطية مثلما «**يستدعي الفراغ الغاز**» ولقد كانوا على مرّ التاريخ، هم الغرباء عن التاريخ «**الدعامة الراسخة للاستبداد الشرقي**» ووجدوا على الدوام «**تعبيرهم الأمثل في خضوع المجتمع للسلطة التنفيذية**» ومن ثم كان ركودهم التاريخي.

وهكذا نستطيع أن نثمن موضوعة الركود الشرقي التي قال بها ماركس والتي يرفضها في الوقت ذاته بعض الماركسيين الذين يتبنون مفهوم الانتاج الآسيوي أيضاً، فيقول الماركسي الفيتنامي «جان شينو».

> «**ينبغي بادىء ذي بدء ـ وكان ماركس يفعل ذلك بنفسه ـ أن نميز بين تطور نمط الانتاج ذاته وبين تطور التشكيلات السياسية التي ترتكز إليه. فقدم ثبات ممالك آسيا الكبيرة أو الممالك الأفريقية وعدم استقرارها على مدى ألوف السنين واقعة يقرّبها الجميع، ولكنها لا تمسّ من قريب أو بعيد مسألة تطور ـ أو ركود ـ نمط الانتاج ذاته.**

> **وينبغي أيضاً أن نلاحظ أن بعض المجتمعات الآسيوية قد تراجعت بدلاً من أن تظل «راكدة»**

وبالتالي مستقرة. والأسئلة الكلاسيكية على هذا التراجع مثال آنغكور في آسيا، وبعض حضارات ما بين النهرين، وحضارة المايا في أميركا. ولو توفرت لنا دراسة عن انحطاط آنغكور لكانت لنا، عن طريق البرهان على العكس مستنداً بالغ الأهمية في ملف قدرة المجتمعات الآسيوية على التطور.

ولتحديد هذه القدرة على التطور، لا بد أولاً من تحديد محركاتها المحتملة، أي التناقضات الأساسية في هذه المجتمعات. وغالباً ما تشدد البهجة على التناقض القائم بين فلاحي المشاعات القروية وبين سلطة الدولة (ووسطائها والمنتفعين بها). والواقع أن المشاعات الريفية اصطدمت دوماً بهؤلاء الأخيرين، إما للدفاع عن أراضيها ضد إحتكار السلطة وإما لمقاومة الابتزاز والسخرة. ولقد ثار الفلاحون في آسيا ضد احتكار السلطة في هبات دموية لا يحصى لها عد، ومنوا بالهزيمة مراراً وتكراراً كذلك، وقاموا بالدفاع عن أراضيهم ولمقاومة الابتزاز والسخرة» [12].

ويرى «موريس غودلييه» أنه يجب إسقاط هذا المفهوم عن الركود والاستبداد الشرقيين من تحليلات ماركس الآسيوية:

«فهذا المفهوم لا ينتمي إلى العلم السياسي بل إلى الايديولوجيا. فهو يوحي بسلطة قمعية تجسدها إرادات متعسفة: حاكم مطلق. ومن غير المجدي، بل من السهل للغاية أن نعارض هذه الفكرة.... باهتمام أباطرة الصين بأن يحكموا حكماً عادلاً. ويكفي أن نقارن آراء مؤلفين معاصرين بصدد سلطة الإنكا الكلية حتى يتضح الطابع المبهم والذاتي لهذا المفهوم. فكارشتن يرى أن «حكومة الإنكا الكلية (التوتاليتارية) لم تكن طغياناً لا يطاق. ولم يكن أضطهاد الرعايا مباحاً بصورة من الصور. وأروع جوانب حضارة الإنكا كان تشريعها الاجتماعي علاوة على نظامها السياسي بوجه عام». أما بالنسبة إلى «ل. بودان» فإن «إمبراطورية الإنكا الاشتراكية كانت «معرضاً من بشر سعداء» وأساسها «إمحاء الفرد». وهذه الآراء تعلمنا القليل عن الإنكا والكثير عن أصحابها والقائلين بها، ولكن ينبغي ألا نكتم القارىء أن ماركس وانجلز، بخلاف ما هو شائع، أقرب بكثير إلى ل. بودان منهما إلى ر. كارشتن. بيد أن هذه المفارقة ظاهرية ليس إلاّ، إذ أنها تعبر مباشرة عن جزء ميت آخر من أطروحات ماركس وانجلز، ونخص بالذكر الفكرة التي عدلاها أصلاً في عام 1881 والتي تنص على أن نمط الانتاج الآسيوي يعني ركوداً وبؤساً أزليين وولوجاً ناقصاً في «الحضارة» والخائبة المسعى جزئياً إذا جاز التعبير. صحيح أن المشاعية الريفية، قاعدة «الاستبداد الشرقي» تبدت في عام 1881 في شكل جديد، دينامي، متجدد الشباب، ولكن ثقل النصوص السابقة يغلب على هذه النظرة الجديدة ويحول دون تطويرها.... ومن وجهة نظر دينامية القوى الانتاجية فإن ظهور الدولة والمجتمعات الطبقية التي صنفها ماركس وإنجلز في «نمط الانتاج الآسيوي» يشهد على العكس على تقدم هائل للقوى الانتاجية. وإذا كانت مصر الفرعونية وبلاد ما بين النهرين والأمبراطوريات ما قبل الكولومبية تنتمي إلى «نمط الانتاج الآسيوي»، فإن هذا النمط يتطابق والحالة مع الأزمنة التي يتحرر فيها الإنسان محلياً، ولكن بصورة نهائية من اقتصاد إحتلال الأرض، ويخترع أشكال إنتاج جديدة، كما يخترع الزراعة وتربية الحيوان والهندسة المعمارية والحساب

والكتابة والتجارة والعملة والقانون وأدياناً جديدة، الخ.

وعلى هذا فإن «نمط الإنتاج الآسيوي» يعني في أشكاله الأصلية، لا الركود، بل أعظم تقدم للقوى الانتاجية تم تحقيقه على أساس أشكال الانتاج المشاعية القديمة. بيد أن أطروحة ماركس تحتفظ على ما يبدو ببعض الصحة بالنسبة إلى العصور المتأخرة التي شهدت غرق مجتمعات التي من النمط الآسيوي في ركود طويل الأمد..... ولكن ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن بعضاً منها، كالصين، كان حتى مستهل القرن السادس عشر أكثر تقدماً من المجتمع الغربي. ولم تحفر حفرة القطيعة والثنائي إلاّ مع تطور الرأسمالية» [13].

ثالثاً:

ينتقد بعض المحللين المبالغة التي ساقها ماركس عن دور الاستعمار والفتح الاستعماري في إنتزاع الأمم البربرية من بربريتها وجرفها نحو تيار المدنية. إن أشكال التنظيم الإجتماعي الراكدة والرتيبة المجمدة، قد تحلّل معظمها وهي آخذة في الزوال. ولا يحصل هذا نتيجة التدخل الوحشي لجباة الضرائب، بقدر ما يحصل تحت تأثير الآلة البخارية ونظام المزاحمة الحرة الرأسمالية. ويضرب ماركس بالهند مثالاً على ذلك، فالتدخل الانجليزي في الهند، دمر الجماعات القروية المشاعية الصغيرة «**نصف البربرية**» «**نصف المتمدنة**» وقوّض ركائزها الإقتصادية، وأحدث بذلك أعظم ثورة إجتماعية، وبالحقيقة الثورة الاجتماعية الوحيدة التي عرفتها آسيا في تاريخها.

ومهما بدا هذا الإنحلال حزيناً من وجهة نظر العواطف الإنسانية...، يجب ألا ننسى أن هذه الجماعات الطيبة كانت ركيزة قوية للاستبداد الشرقي... إن هذه الحياة النباتية الآسنة غير الكريمة، هذا الوجود السلبي، كان يطلق، كرد فعل، قوى تدمير عمياء همجية، ويجعل من جريمة القتل نفسها طقساً دينياً في بلاد الهند... وأن هذه الجماعات الصغيرة كانت تحمل طابع الطبقات Castes والعبودية، وتخضع الإنسان للظروف الخارجية، بدلاً من أن تجعله ملكاً على الظروف، وتجعل من حالة إجتماعية سائرة في تطور عفوي قدراً قاهراً، ومصدر عبادة فظّة للطبيعة تظهر صفتها المذلة في أن الإنسان سيد الطبيعة، يسقط على ركبتيه ويعبد هانومان القرد، وسايالا البقرة. ويعود ماركس إلى نفس الموضوعة في مقالته الأخيرة عن الهند «**النتائج المحتملة للسيطرة البريطانية في الهند**» (1853/7/22)، يقول ماركس:

«... إن لإنجلترا رسالة مزدوجة في الهند: تدمير وتجديد، إبادة المجتمع الآسيوي القديم ووضع الأسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا... إن تاريخ السيطرة البريطانية في الهند لا يكاد يقدم لنا سوى عمل التدمير. أما عمل التجديد فلا يكاد يظهر من خلال جبل من الخرائب. ومع ذلك فإن هذا العمل قد بدأ» [14].

وعلى الرغم من أن ماركس قد فضح وعرّى دور الإستعمار من نهب واستنزاف وتدمير وتخريب، وجرائم لا حصر لها، فإن بعض المحللين يرى أن ماركس كان يعتقد بشكل أو بآخر «**بالدور الحضاري**» للاستعمار في

القضاء على الأمم البربرية الشرقية، وهو الشيء الذي يمكن أن نلاحظه أيضاً لدى انجلز في مقالته عن «الجزائر» التي أوردناها سابقاً.

وبغضّ النظر عن خطأ أو صحة هذا الاعتقاد، فإنه يمكن التخفيف منه بإعتقاد ماركس عن قرب الثورة الاشتراكية في أوروبا، ويخفف منه أيضاً أن ماركس لم يرَ وما كان يمكن أن يرى، كل إتجاهات وتطور الظاهرة الاستعمارية إلى شكلها الامبريالي، وهو الشكل الذي حلله على نحو أكثر دقة لينين وليس ماركس.

اللينينية وبلدان الشرق:

إذا كانت الماركسية هي بنت الغرب والثورة الصناعية، فإن روسيا هي أم الشرق الاستبدادي. وإذا كانت الماركسية هي أيديولوجيا الرسالة التاريخية للطبقة العاملة، فإن البروليتاريا لم يكن لها من وجود في روسيا يوم بدأت الماركسية تتسرب إليها في الستينات من القرن الماضي. لقد كانت الماركسية بالنسبة لمعظم المثقفين الروس عقيدة غربية مستوردة، ليس فقط لأنها نبتت في أوروبا، بل أيضاً لأن مخططها هو مخطط أوروبي.

والواقع أن الرعيل الأول من الماركسيين الروس، وعلى رأسهم بليخانوف كانوا مسؤولين إلى حد كبير عن ظهور الماركسية بمظهر العقيدة المستوردة، فقد أخذ ذلك الرعيل من الماركسية جانبها العلموي الوضعي، الحتمي النزعة، الذي كان يؤكد أن الاشتراكية ستكون النتيجة «المحتومة» لتطور قوى الانتاج والصراع الطبقي على النحو الأوروبي. والحال أن هذا التصور كان يعني بالنسبة إلى روسيا إرجاء الثورة الاشتراكية إلى أجل غير مسمى، وكان يعني أن على روسيا أن تمرّ بجميع تقلبات النظام الرأسمالي ومآسيه بانتظار ولادة البروليتاريا كطبقة محررة. إلى أن ظهر لينين فقيض للماركسية على يديه أن تتخلص من صفة «الاستيراد» لتصبح ماركسية روسية إن جاز التعبير، فهو الذي استطاع أن يوحد بين النظرية وبين الواقع بشكل عبقري ومثير للإعجاب.

إن هموم روسيا «المشرقية» وهموم «الشرق» تحتل جانباً كبيراً من إهتمام لينين، بل إنها تكاد أن تكون الهم الأول لجهوده النظرية والعملية، خصوصاً تلك الأخيرة. ونستطيع القول أن فهم لينين للشرق ومن ثم مواقفه العملية، يمكن تتبعها في المسارين التاليين.

الأول: المسار النظري

الحقيقة أن لينين لم يتابع بشكل كبير جهود سلفية ماركس وانجلز بخصوص التشريح الاجتماعي لبلدان الشرق، وهو التشريح الذي بدا أنه يتمحور حول مقولة «**الأسلوب الآسيوي في الإنتاج**» وإن كان يمكن القول بصفة عامة أن هذا المفهوم عن الشرق لم يحظ بحماسة لينين، فعلى الرغم من أنه قد احتفظ بمفهوم الأسلوب الآسيوي في الانتاج، حتى أنه في كتابه الكلاسيكي الأول «**من هم أصدقاء الشعب**» (1894) أورد نص مقدمة كتاب ماركس «**مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي**» وتتضمن هذه المقدمة تسلسل للأنماط الاجتماعية، **الآسيوي، القديم، الاقطاعي، البورجوازي**، وأعلن تأييده لهذا العرض، بل إنه فعل الشيء نفسه بعد عشرين سنة في دراسته

الكلاسيكية عن كارل ماركس (1914).

إلا أنه ـ وبغضّ النظر عن الاستشهاد لماركس ـ فإن لينين لم يتحمس لهذا المفهوم، بل العكس، فمن الملاحظ أن كتابه «نمو الرأسمالية في روسيا» الصادر في عام 1899، يعرض نمو روسيا وفق المقولات الماركسية الأوروبية وليس المشرقية (المشاع، الرق، الاقطاع، الرأسمالية)، وإن كان بتركيز واضح على الفلاحين[15].

وفي مؤتمر حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي المعروف باسم مؤتمر التوحيد، والذي انعقد في ستوكهولم سنة 1906، دخل لينين في مجادلة مع بليخانوف، تطرقت إلى هذا الموضوع. وكان البولشفيك يؤيدون مبدأ تأميم الأرض، بينما كان المنشفيك ينادون بمبدأ تسليم الأرض للبلديات، وقال بليخانوف، مفكر المنفشيك، أن تأميم الأرض كان موجوداً في روسيا المسكوفية، فهو إذن خطوة إلى الوراء يحمل خطر رجوع «آسيوي» وإنتكاسة «شرقية» الطابع. وجاء د. لينين:

«بقدر ما كان هناك (او بالأصح كان هناك، في روسيا المسكوفية تأميم للأرض، فإن قاعدته الاقتصادية كانت الأسلوب الآسيوي للانتاج... أما في روسيا القرن العشرين، فإن الأسلوب الرأسمالي للإنتاج هو الذي بات دونما ريب الأسلوب المسيطر، لقد خلط بليخانوف بين تأميم يرتكز على الأسلوب الآسيوي، وتأميم يرتكز على الأسلوب الرأسمالي. من مقدمات محاكمة بليخانوف، تنبع عودة روسيا المسكوفية، أي عودة الأسلوب الآسيوي في الانتاج، أي محض حماقة في العصر الرأسمالي»[16].

في هذا النص يتبين لنا أن لينين لم يكن ضد الأسلوب الآسيوي في تاريخ روسيا وإن كان ينفيه في الوقت ذاته عن روسيا المسكوفية فقط. لقد كان لينين يصف القيصرية الروسية بأنها «**إمبريالية إقطاعية ـ عسكرية**». ولكنه كان إلى جانب ذلك يؤكد الملامح «**الآسيوية**» الاستبدادية والبطريركية والركودية في تكوين الدولة الروسية والمجتمع الروسي.

غير أن ذلك كله لا ينفي أن هناك نصّاً للينين، وربما النص الوحيد، هو محاضرته «**عن الدولة**» ويعود تاريخه لعام 1919، في هذه المحاضرة يقول لينين:

«... إن الدولة لم توجد دائماً. إنها تظهر في المكان والزمان اللذين ينقسم فيهما المجتمع البدائي القائم على العشيرة والقبيلة والذي لم يعرف الدولة. ثم ظهر الرق ونشأ مجتمع الرق كل أوروبا المتمدنة المعاصرة مرت بهذا المجتمع. وكذلك غالبية شعوب القارات الأخرى. ثم جاءت القنانة. ثم الرأسمالية...»[17].

في هذه المحاضرة الكلاسيكية للينين يبدو أنه يعرف تطورات المجتمعات الأوروبية و«**غالبية شعوب القارات الأخرى**» وفق المخطط الأوروبي (مشاع، رق، إقطاع، رأسمالية).

الواقع أنها لمغامرة خطرة القول أن لينين قد أفسح لتحليل بلدان الشرق وتشريحها الاجتماعي، قدراً كبيراً من إهتمامه النظري، الذي كان في معظمه تنظيراً «لحركة» هذه الشعوب المشرقية، وهو ما ينقلنا مباشرة إلى المسار الثاني في طريقة تفكير لينين.

الثاني: المسار العملي: لينين والمسألة القومية

موقف لينين من القوميات يحتل جانباً كبيراً من آرائه النظرية ومواقفه العملية، وهي تشكل في معظمها مسألة «مشرقية»، إذ أنها تشكل في التحليل النهائي مسألة الثورة القومية وإرتباطها بالنضال ضد الإمبريالية، والسعي نحو بناء الاشتراكية.

1 ـ فلقد حلل لينين طبيعة **الامبريالية** وعرّى أهداف المستعمرين وأساليبهم، فاضحاً الأكاذيب التي ينشرونها حول «**رسالة الاستعمار التمدينية**». إن رسالة الاستعمار هي إبتزاز الأرباح من عمل الشعوب ودمائها وتحطيم القيم الإنسانية. وقد بيّن لينين أن الأمم البورجوازية الأوروبية أصبحت إلى حد كبير متزايد تعيش على حساب شعوب «**المستعمرات**» فاضحاً «**الأساس المادي والاقتصادي لتلوث البروليتاريا الأوروبية بالشوفينية الامبريالية**».

لقد أكد لينين أن شعوب المستعمرات هي أيضاً «**أمم**» ونادى «**بحق الشعوب في تقرير مصيرها**» ودعا إلى «**استقلال المستعمرات**» فوراً.

لقد أولى حركات التحرر القومي في الشرق إهتماماً كبيراً قبل الحرب العالمية الأولى، واعتبر يقظة «آسيا» في مطلع القرن العشرين «**بداية عهد جديد في التاريخ العالمي**»، فلم يكن الطابع البورجوازي للحركة القومية في نظره يحجب طابعها الديمقراطي والشعبي، وهو يرى أن القوى الأساسية للحركة القومية يمكن أن تتخطى طابعها البورجوازي، ويمكن أن تكون للقوى الديمقراطية الفلاحية كما في الصين.

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى (1914) أكد لينين على مفهوم الإمبريالية وعلى الانشقاق والقطيعة داخل الحركة العمالية، وأعلن وجوب تأييد الحرب التي تشنها «**الشعوب المظلومة والمستعمرة**» ضد الدول الاستعمارية. لقد وقف لينين وبشكل حازم ضد اليسار الماركسي (**روز لوكسمبورغ، تروتسكي، بوخارين وبياتاكوف، الخ**) وهم الذين كانوا يعتقدون أن عصر الامبريالية قد ذوّب المسائل القديمة، المسائل السياسية، المسائل القومية والفلاحية. لقد نفى هؤلاء إمكانية قيام الحروب الثورية القومية لبلدان الشرق. وقد انتقد لينين هذا الرأي وأكد:

> **«إن الحروب القومية التي تقوم على يد المستعمرات وأشباه المستعمرات في العصر الإمبريالي، ليست مرجحة وحسب، بل هي أيضاً حتمية... ليست الحروب القومية... ليست الحروب القومية ضد الدول الامبريالية ممكنة ومرجحة فحسب، بل هي حتمية، وتقدمية، وثورية...»**[18].

لقد ميّز لينين تمييزاً دقيقاً بين النزعة القومية للأمة الظالمة والنزعة القومية للأمة المظلومة، بين قومية الأمم الأوروبية الاستعمارية، وقومية شعوب الشرق المكافحة ضد الاستعمار داعياً إلى شجب الأولى وتأييد الثانية.

لقد أيد لينين بشكل حاسم إنتفاضات شعوب الشرق، فأيد إنتفاضة الشعب الصيني 1900 وثورته 1911، وشهدت السنوات 1905 ـ 1911 مقالات عن الثورة الإيرانية، وحول الثورة التركية في سنتي 1908 ـ

1909 . وتكلم عن استيقاظ «آسيا» من «ركودها الأزلي التام» .

«هل مرَّ زمن طويل مذ كانت الصين تعتبر مثالاً لبلاد الركود الأزلي التام؟ أما الآن فقد غدت الصين مسرحاً لحياة سياسية زاخرة ولحركة إجتماعية فياضة ونهضة ديمقراطية متدفقة. ففي أثر حركة سنة 1905 في روسيا شملت الثورة الديمقراطية آسيا من أقصاها إلى أقصاها ـ تركيا، إيران، الصين، ويشتد الغليان في الهند الانجليزية.

ويستوقف النظر أن الحركة الديمقراطية الثورية قد شملت الآن كذلك الهند الهولندية، جزيرة جاوه والمستعمرات الهولندية الأخرى التي يقطنها حوالى 40 مليون نسمة. وحملة هذه الحركة هم ـ أولاً ـ الجماهير الشعبية في جاوه التي استيقظت بينها حركة قومية تحت لواء الإسلام.

ثانياً: لقد كونت الرأسمالية مثقفين محليين من الأوروبيين المستوطنين الذين يؤيدون استقلال الهند الهولندية.

ثالثاً: السكان الصينيون غير القلائل في جاوه والجزر الأخرى قد حملوا الحركة الثورية من وطنهم»[19].

وحين هاجم الإمبرياليون الايطاليون «طرابلس الغرب في سنة 1911» كتب لينين عن: «... **المجزرة البشرية المتمدنة المتقنة التي كانت تقتيلاً للعرب بواسطة أحدث العتاد**»، وتحدث باحترام عميق عن بطولة العرب الذين «**قاوموا مقاومة مستميتة**» وكتب أن القبائل العربية «**لن ترضخ**» وأضاف يقول بمرارة: «**سيستمرون زمناً طويلاً في «تمدينها» بالحراب والرصاص وحبال المشانق والنار واغتصاب النساء**»[20].

2 ـ لقد أبرز لينين أهمية الثورة «القومية» وثورات التحرر القومي بالنسبة للثورة الاشتراكية ذاتها، فأكد على نحو رائع أن:

«الثورة الاشتراكية ليست مجرد إنتصار البروليتاريا في كل بلد على برجوازية هذا البلد، إنما هي نضال جميع البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية».

ومن ثم دعى لينين كل الشيوعيين في «**الشرق**» إلى إيجاد طريق جديد للثورة وإلى «**الانطلاق من الحقائق الملموسة لا من الموضوعات المجردة**». وخلص إلى «**أن هذه الحركة التي تقوم بها غالبية سكان العالم والتي تهدف في الأصل إلى التحرر القومي، سوف تتحول ضد الرأسمالية والامبريالية وربما تلعب دوراً ثورياً أكبر مما نتوقع**»[21].

لقد أوضح لينين إمكانية تحول الثورة الديمقراطية البورجوازية إلى ثورة إشتراكية، إن ذلك يستند على التحليل اللينيني للامبريالية بوصفها أعلى مراحل الرأسمالية.

إن قيمة الموضوعة القائلة أن الامبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية تكمن في أنها الأساس النظري للمبدأ القائل أن الثورة القومية المعادية للاستعمار هي جزء هام من الثورة الاشتراكية العالمية والمبدأ القائل بتحول الثورة القومية إلى ثورة اشتراكية بحيث تكون «الثورة القومية» هي طريق آسيا وأفريقيا إلى الاشتراكية.

3 ـ ولقد أكد لينين في الوقت ذاته على مبدأ تنوع سبل الانتقال إلى الاشتراكية، وسخر من الاشتراكيين الأوروبيين الذين يتصورون أن سير تطور جميع الثورات لا بد أن يخضع لبعض القواعد والصيغ التي قرأوها في

الكتب: «وإن صغار البورجوازيين الأوروبيين لا يتصورون أن الثورات القادمة في بلدان الشرق ـ ذات كثافة من السكان أكبر بكثير، وذات شروط اجتماعية أكثر تنوعاً بكثير ـ سوف يكون لها حتماً سمات خاصة أكثر بكثير مما كان للثورة الروسية».

كما أعلن لينين في المؤتمر الثاني للكومنترن (1920) مبدأ عدم حتمية المرحلة الرأسمالية في تطور بلدان الشرق وإنتقالها الثوري إلى الاشتراكية. لقد شن لينين في هذا المؤتمر نضالاً نظرياً ضد زميله الهندي «روي»، فقد تقدم «روي» بموضوعات تختلف عن موضوعات لينين[22]. فقد رأى روي أن يمحور الثورة العالمية على «آسيا» على «الشرق» مبرزاً الانقسام الامبريالي ودور الامبريالية في شل تقدم الشعوب، ورفض إقامة أي تحالفات مع البورجوازية الوطنية مع «الحركة القومية البورجوازية في بلدان الشرق» لقد كانت أفكار روي الشيوعي الهندي اللامع محض مبالغة «آسيوية، شرقية» جعلته يسقط في موقف «العدمية القومية». ففي نظره أن الحركة القومية ليست شعبية، والحركة الشعبية ليست قومية. هناك من جهة الحركة القومية «البورجوازية دائماً» وهناك من جهة ثانية حركة «الجماهير» حركة العمال والفلاحين. لقد كان روي يسوق هذا الكلام عن الهند وعن الشرق عموماً. وقد دحض لينين في مناظراته هذه الأطروحة وأكد بشكل حاسم إمكانية تجنب بلدان الشرق لمرحلة التطور الرأسمالي.

«... هل يمكننا أن نعتبر أن التأكيد القائل بأن المرحلة الرأسمالية في تطور الاقتصاد الوطني محتومة بالنسبة للشعوب المتأخرة التي تتحرر الآن والتي تلاحظ في أوساطها بعد الحرب حركة في اتجاه التقدم، هل هذا التأكيد صحيح؟ لقد كان جوابنا على هذا السؤال سلبياً... يمكن للبلدان المتأخرة أن تنتقل إلى النظام السوفياتي وإلى الشيوعية عبر درجات معينة من التطور، متجنبة مرحلة التطور الرأسمالي»[23].

كان هذا هو موقف لينين من بلدان الشرق، موقف يهتم بآفاق تطورها الثوري ونموها الاجتماعي أكثر مما يهتم بتحليل أبنيتها الاجتماعية والتاريخية والذي لا شك فيه أن لينين كان عقلية «شرقية» أكثر منها عقلية «أوروبية».. غربية، فتميز بذلك على كافة أقرانه من اليمين واليسار الماركسي. واستحق بجدارة لقب منظر الثورة وقائد الشعوب الكادحة إلى التحرر والاستقلال والاشتراكية.

كان انتصار الثورة الروسية في عام 1917 أول نصر حقيقي للماركسية ولمبادئها الثورية. وليس من المبالغة في شيء أن نميز بشكل حاسم الدور الخطير والأساسي الذي لعبه لينين في هذا النصر، فهو منظر الثورة وقائدها الذي استطاع ببراعة وعبقرية أن يجدد حيوية الماركسية ويحقنها بدماء الممارسة الدفاقة، فتصبح على يديه أيديولوجية للثورة والمضطهدين في بلدان الشرق. ومع وفاة لينين تدخل الماركسية ومبادئها طوراً جديداً. طوراً تصبح فيه «عقيدة» الدولة السوفياتية الناشئة. طوراً تصبح فيه آداة لبناء المجتمع الجديد بعد أن أتمت بنجاح دورها الثوري الهادم للمجتمع القديم. طوراً تصبح فيه الماركسية سلاحاً في يد القوى المتنافسة والمختلفة داخل الدولة الاشتراكية الوليدة. طوراً تصبح فيه خاضعة لطبيعة الصراعات الدولية المحتدمة في القرن العشرين.

وبفعل هذه الأطوار جميعها إنتاب الماركسية ـ اللينينية قدر كبير من التبدل والتغير سيترك في النهاية أثراً عميقاً على الفكر والممارسة الماركسية.

أما الذي لا يمكن نكرانه في هذه الدراما الماركسية، الدور الذي أضطلع به ستالين في هذه التغيرات والتبدلات التي لحقت بالنظرية وممثليها في شتى أنحاء العالم والشرق خصوصاً.

لقد احتل الشرق وبلدانه قدراً كبيراً من الاهتمام في الفترة من 1920 ـ 1925 وهي الفترة التي تراجعت فيها الأممية الشيوعية عن منظورات «ثورة اشتراكية» فورية في بلدان الغرب الصناعية وبدا وكأن مركز الثقل في النضال الثوري العالمي قد أخذ في الانتقال بإتجاه بلدان الشرق.

ففي ذلك العصر كانت طبيعة العلاقات الطبقية في المجتمعات الشرقية «الآسيوية» تحظى باهتمام الماركسيين السوفياتيين وخبراء المسائل الآسيوية الملحقين بالأممية الشيوعية، إذ كان المقصود في تلك الفترة، استنباط إستراتيجية ثورية صحيحة من تلك العلاقات الطبقية.

ومن ثم فلقد خطى مفهوم «نمط الانتاج الآسيوي» يومذاك باهتمام كبير، وعلى سبيل المثال في مقدمة ريازانوف لنصوص مختارة من ماركس حول الهند والصين، أو في الشيوعي المجري «ماجيار» والذي كان يشغل مناصب هامة في شعبة الكومنترن الشرقية، وراح ضحية القمع الستاليني في عهد عبادة الشخصية.

لكن فشل ثورة 1925 ـ 1927 الصينية، علاوة على عواقب القطيعة بين ستالين والمعارضة، سدد ضربة قاصمة إلى تلك الأبحاث وتلك المناقشات حول نمط الانتاج الآسيوي ـ وقد انعقد مؤتمر أول في «تفليس» عام 1930. ثم افتتح في شباط 1931 في «لينينغراد» إجتماع أجل شأنا. كان له على ما يبدو طابع سياسي أكثر منه علمياً فعلاً. وقد أُعتبر فيه أنصار نمط الانتاج الآسيوي تروتسكين، بالرغم من المسافة التي كانت تفصل بين أطروحات أولئك وهؤلاء. فقد كان التروتسكيون يرون أن الصين قد دخلت فعلاً مرحلة الرأسمالية وتخطت الاقطاعية. بينما كان «ماجيار» وأصدقاؤه يرون أن الصين ما تزال على الأرجح في مرحلة «آسيوية» غير إقطاعية، وأن بنيتها الاجتماعية ما تزال بنية فريدة من عدة وجوه على كل الأحوال.

ولقد كان البعض يميل إلى اعتبار نمط الانتاج الآسيوي الشرقي تشكيلاً إجتماعياً «أصيلاً» خصوصاً في الصين، بينما لم يرَ فيه لبعض الآخر سوى عينة محوّرة ومعدلة من الاقطاع أو الرق الأوروبيين.

لقد كان «نفي» نمط الانتاج الآسيوي أو إعتباره «نوع آسيوي من الاقطاعية» هو النتيجة النهائية للمناقشات التي دارت في «تفليس ـ لينينغراد»، ففي بيان اللجنة التي قامت بصياغة حصيلة النقاش وردت العبارة التالية: «**إن أصالة البلدان الآسيوية على إمتداد تاريخها كبيرة للغاية. وهي تشكل بمعنى من المعاني بنية خاصة من الاقطاعية يميل بعضهم إلى أن يطلق عليها اسم نمط الانتاج الآسيوي**» ونفس المعنى تكرر في الكلمة التي ألقاها «م. غودس» في مناقشة لينينغراد:

«**... إننا لنفضل أن نتكلم عن إقطاعية متميزة في الشرق لا عن نمط انتاج آسيوي**»[24].

ويعلّل «يوجين فارجا» الماركسي الشهير هذا الموقف المعادي لمفهوم النمط الآسيوي في الإنتاج بقوله:

«لو أردنا أن نحلل بالتفصيل محاجة خصوم الإنتاج الآسيوي، لكان ذلك مضيعة للوقت، فبمقدار عدم فهمهم لمنهج ماركس الجدلي وعدم استيعابهم لتحذيراته المتكررة (أن كل تعميم في نظر ماركس لا بد وأن يقوم على أساس معرفة مسبقة وعميقة بالوقائع العينية وتحليلها)، إلا أن محاجتهم باستنادها إلى شواهد مفهومة عن سياقها ومغلوطة الفهم، لا يمكن أن تعني في خاتمة المطاف سوى أن ماركس كان ماركسياً رديئاً لا يفهم الماركسية.

هكذا أكد أحد المساهمين في المناقشة «إ. إيولك»: «إن نظرية نمط الانتاج الآسيوي» تناقض... أسس المذهب الماركسي - اللينيني عن المجتمع»، هذا بالرغم من أن ماركس قد أعطى في «مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي» كما هو معروف، نمط الانتاج الآسيوي أهمية مماثلة لأهمية أنماط الانتاج القديم، والاقطاعي، والرأسمالي بوصفها حقباً متقدمة في تطور البشرية.

إن هذا لم يكن هجوماً اقتضته الحرب الكلامية. فإيولك يردد القول نفسه في مجلة «تحت راية الماركسية»: «إن تصور نمط إنتاج آسيوي» هو في ماهيته نظام مناهض للماركسية..».

إن هذا الكلام من إيولك يعدل القول بأن ماركس ما كان يفهم مذهبه الماركسي. وتخفيفاً من حدة الاهانة الموجهة لماركس، ينسب إليه إيولك فكرة أنه كان يعني بنمط الانتاج الآسيوي شيئاً آخر. ولا شك أن هذه أيضاً إهانة ليست بأحسن من سابقها.... أما «م. غورس» فإنه كان يحاول أن يدلل أن ماركس لم يكن يعرف الوقائع معرفة كافية... وعلته في نظر «ج. دوبروفسكي» أن ماركس ما كان يفهم إلاّ الرأسمالية وحدها، وليس الاقطاعية. وعلته في نظر إيولك أن ماركس لم يكن يفهم الماركسية. والعجيب أن هذا كله مبرهن عليه بشواهد من مؤلفات ماركس»[25].

ولقد كرّس مؤلف ستالين «المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» (1938) نظرية الخط الواحد لتاريخ المجتمعات، حيث يظهر هذا الخط وكأنه الخط الوحيد، وبذلك تم نفي منظومة النمط الآسيوي في الانتاج. وانتهى النقاش الذي ثار في الثلاثينات إلى دفن هذا المفهوم الآسيوي واستبداله بمبدأ عالمية المراحل الخمس (الشيوعية البدائية - الرق - الإقطاع - الرأسمال - الاشتراكية) بحيث أصبح التخلي عن هذا المبدأ بمثابة التخلي عن الماركسية ذاتها عن شموليتها، عن منهجها.

لقد كانت الدوغمائية التي سيطرت على الفترة الستالينية مناخاً ملائماً لتوقف البحث العلمي في شؤون الشرق وبلدانه، وإخضاع الدراسات، المشرقية للاعتبارات السياسية ولمصلحة الدولة السوفياتية. فلقد تحول الاتحاد السوفياتي والطريق السوفياتي إلى «نموذج» لجميع الشعوب، ونشأ ميل إلى اعتبار تاريخ روسيا السابق، تاريخاً نموذجياً، وخاضعاً للنموذج العالمي الواحد القائم على تعاقب خمسة أنظمة إجتماعية لا تزيد ولا تنقص.

إن الموقف «النظري» من مفهوم نمط الانتاج الآسيوي، وبالتالي من الشرق، لا يمكن أن يجد تبريره في الصراعات الفكرية المحضة بين الأفراد، بل ينبغي البحث عن جذور هذا الموقف في الضرورات «العملية» التي كان تفرض نفسها على دولة الاتحاد السوفياتي. ومن ثم يمكن تحديد موقف «الماركسية السوفياتية» تجاه الشرق

والبلدان العربية في التطورات الآتية:

السياسة السوفياتية في الفترة 1928 ـ 1934

في عام 1928 بدأ دور جديد في تاريخ الكومنترن يعرف بالدور الثالث (1928 ـ 1934). كان الصراع في موسكو قد انتهى إلى انتصار كامل أحرزه ستالين على رجال المعارضة: تروتسكي، زينوفييف وكامنيف، ثم بوخارين.

كان سقوط المعارضة بمثابة تطور حاسم نحو «الوحدة التامة» التي كانت تعني في واقع الأمر، القيادة المركزية الفردية والبيروقراطية.

إنعقد المؤتمر السادس للكومنترن في عام 1928 وأقر «نهج التصلب» الذي تبلور تماماً في عام 1930 حين أطلق شعار «طبقة ضد طبقة».

وجاء هذا النهج، الذي وضعه ستالين، نتيجة لإنتكاسات الحركة الشيوعية في الغرب والشرق ـ وخاصة في الصين حين انقلب تشانج كاي شك على الثورة ـ ونتيجة لتفاقم الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي (النضال ضد طبقة نبامن Nepmen وطبقة الكولاك) ولإنتصار الستالينية على المعارضة اليمينيه.

لقد أحس المؤتمر السادس بأن هناك أزمة إقتصادية عالمية وشيكة وأن حالة ثورية جديدة قد تنشأ قريباً، ولكنه وضع حلولاً خاطئة في مواجهة الأزمة واستثمار الموقف الثوري.

فقد قرر، في الغرب، الحملة على ما أسماه ستالين «الاشتراكية ـ الفاشية» ـ أي الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي وصفها ستالين بأنها الجناح الأيسر أو الجناح المعتدل للفاشية.

وقرر في الشرق، الحملة على الحركة القومية التي وصفت، جملة وتفصيلاً، بأنها حركة إصلاحية بورجوازية منحازة إلى صف الاستعمار والرأسمالية العاملية. في الثورة الصينية، طبق زعيم الحزب «لي لي سان» خطة الهجوم على المدن الكبرى (1930) واشتد نهج المغامرة اليساري في العام التالي على يد زمرة «وانغ مين وبوكو» التي اعتبرت جميع فئات الكومنتانج والجماعات الوسطية قوى معادية للثورة على حد سواء، بالرغم من بدء الغزو الياباني للمناطق الشمالية.

في نفس الوقت شن الكومنترن حرباً شعواء على حزب المؤتمر الهندي وخاصة جناحه اليساري (نهرو) وعلى الأحزاب الوطنية في مصر وسوريا. كان «فازليف» قد صرح في المؤتمر السادس للكومنترن (1928) أن حزب الوفد هو أعدى أعداء العمال والفلاحين، وأن الشيوعيين مدعوون ليوجهوا إليه حرباً مميتة. وقد آلت هذه السياسة إلى إنهيار كامل للحركة الشيوعية في مصر عام 1934. وأعلن الحزب الشيوعي السوري شعار «فليسقط الدستور ولتسقط الجمعية التأسيسية» كشعار ثوري مناوىء للنزعة الإصلاحية البورجوازية.

وشهدت الفترة ذاتها بداية الانشقاق بين «الحزب الشيوعي الجزائري» والحركة الوطنية الثورية. وقد جاء

الانشقاق نتيجة تضافر عاملين: الأول: الاتجاه العمالي الإنعزالي الذي كان يرفع شعار الكومنترن (طبقة ضد طبقة) وقد تجلى هذا في محاولة تحويل «نجمة إفريقيا الشمالية» من جبهة وطنية ثورية مناهضة للاستعمار إلى حزب عمالي على نمط الحزب الشيوعي الفرنسي. الثاني: الاتجاه الانتهازي اللاثوري السائد عند غالبية العناصر الأوروبية داخل الحزب الشيوعي الجزائري.

وكما أن سياسة محاربة «**الاشتراكية الفاشية**» في ألمانيا ـ ومن ورائها محاربة الشيوعيين «المنحرفين» الذين طالبوا بإقامة جبهة عمالية وشعبية مع الاشتراكيين ضد الخطر النازي الداهم. تتحمل هذه السياسة جزءاً من مسؤولية إنتصار هتلر والنازية في ألمانيا.

كذلك فإن نهج «**التصلب**» في المشرق العربي قد ثبّت عزلة الأحزاب الشيوعية وفوّت عليها فرصة الإفادة من الظرف الدولي الملائم ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الذي بدأت في خريف 1939 واستمر أكثر من ثلاث سنوات ـ.

السياسة السوفياتية في الفترة 1935 ـ 1939:

انتهى الدور الثالث من تاريخ الكومنترن على أثر قيام الحكم الهتلري في ألمانيا، ونشوء محور برلين ـ روما ـ طوكيو، وتقارب الاتحاد السوفياتي مع الغرب ودخوله إلى عصبة الأمم (1933 ـ 1935).

انعقد المؤتمر السابع للكومنترن في موسكو عام (1935) وأقر النهج الجديد المتمثل في شعار «**الجبهة الشعبية**» في الغرب، و«**الجبهة الوطنية**» في الشرق.

وترتكز الجبهة الشعبية في الغرب على وحدة الحركة العمالية (الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي) وتحالفها مع البورجوازية الليبرالية ضد القوى اليمينية الفاشية.

أما الجبهة الوطنية في الشرق فترتكز على التعاون مع الأحزاب الوطنية البورجوازية، وبذلك حلت سياسة التحالف مع «**القوى الوسطية**» محل سياسة توجيه الضربات الرئيسية ضد هذه القوى. وحل شعار «**الجبهة**» محل شعار «**الطبقة**». وانتقدت سياسة العهد السابق ووصفت بأنها أهملت دور البورجوازية الوطنية. ونسبت الأخطار المرتكبة في مصر وفلسطين وسورية إلى تخريب «**العناصر المنحرفة**» التي أقصيت منذ عام 1933. وقد اختفت هذه العناصر ومعظم الخبراء بشؤون الشرق الأوسط في التصفية الكبرى بين عامي 1935 و1940. وشملت حملة التطهير والتصفية جميع المؤسسات المعنية بشؤون الشرق (وزارة الخارجية، دوائر الكومنترن جامعة كادحي الشرق...).

إلا أنه يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية لم تحظ إلاّ باهتمام ثانوي من قبل السوفيات، وبالنسبة للكومنترن فقد أصبح تحت السيطرة التامة للحكومة السوفياتية. ذلك أن الاتحاد السوفياتي ركز معظم إهتمامه على أوروبا أولاً، وعلى الشرق الأقصى ثانياً، في معركة الحياة أو الموت مع الفاشية.

وفي الصين كان ماوتسي تونغ يبدي تحفظاً بصدد التعاون مع شيانغ كاي شيك. فقد كان ما يزال يصف

شيانغ كاي شيك في كانون الأول 1935، بعد المؤتمر السابع للكومنترن بأنه ممثل الملاك العقاريين والكومبرادوريين وليس ممثل البورجوازية الوطنية. ولكنه أضطر تحت ضغط قادة الدولة السوفياتية ـ الذين كانوا يضعون في طليعة إهتماماتهم سلامة حدودهم ـ إلى الانحناء أمام ما ليس منه بد، والتفاهم مع الكيومنتانغ، بل إنه ذهب إلى حد التنبؤ بـ «مستقبل باهر» للكيومنتانغ في تقريره إلى الدورة العامة السادسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول 1938.

وفي الوطن العربي أيّد الحزب الشيوعي السوري البورجوازية الوطنية، وحرصت قيادة الحزب الشيوعي على تأييد وصيانة معاهدة 1926. وفي قضية الاسكندرونة، اعترف الحزب بحق فرنسا في «**اكتساب صداقة تركيا من أجل صيانة السلم والدفاع عنه**» ودعا إلى «**الإخاء العربي ـ التركي**» وحمل على العناصر العربية «**المتطرفة**» وهكذا ضحت قيادة الحزب الشيوعي السوري بلواء الاسكندرونة باسم المقتضيات الحقيقية أو الوهمية للكفاح ضد الفاشية.

في هذه الفترة ذاتها تحول الحزب الشيوعي الجزائري عن شعار الاستقلال إلى شعار:

«**إقامة جزائر متحدة مع فرنسا الحرة**».

السياسة السوفياتية في فترة الحرب العالمية الثانية:

عقدت المعاهدة السوفياتية ـ الألمانية في آب 1939. إلا أن هذا لم يؤثر على سياسة مكافحة الفاشية، خصوصاً في سوريا ولبنان.

وقبل آب 1939 أيدت الأوساط السوفياتية والشيوعية حزب الوفد المصري وهاجمت «**المتطرفين**» (الحزب الوطني، مصر الفتاة، هيئات الطلاب). ثم عدلت هذا الموقف وشنت حملة جديدة على حزب الوفد لأنه «**خفف من مقاومة العمال المصريين للاستعدادات الحربية البريطانية.**» ثم عادت بعد العدوان الهتلري على الاتحاد السوفياتي في حزيران 1941 تنتقد حزب الوفد لمحاولته البقاء بعيداً عن الحرب وعدم تحمسه لقضية الديمقراطية.

وكذلك عندما قامت ثورة العراق في نيسان 1941، كان الاتحاد السوفياتي من أولى الدول التي اعترفت بحكومة رشيد عالي الكيلاني. ولكن بعد حزيران 1941 هاجم حكومة الكيلاني ونعتها بالفاشية.

ولقد أثرت هذه السياسات أيضاً على مسيرة الحزب الشيوعي الجزائري، فلقد أيد الحزب حكومة فرنسا الحرة (التي أصبح اسمها حكومة فرنسا المقاتلة). وعلى هذا الأساس، ظل الحزب بعيداً عن التجمع الجديد، تجمع «أصدقاء البيان والحرية» الذي شمل سائر القوى الوطنية (حزب الشعب الجزائري، جماعة فرحات عباس، رابطة العلماء).

السياسة السوفياتية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى عام 1948

إنهارت دول المحور تحت ضربات الجيش الأحمر وجيوش الدول الغربية. وقد بهر العالم بانتصارات الجيش

السوفياتي التي أثبتت صلابة النظام الاشتراكي السوفياتي وزيف الدعايات النازية. وفي الغرب الأوروبي، انتصرت الأحزاب الشيوعية بقواها وبمساعدة الاتحاد السوفياتي، في ثمان من دول أوروبا الشرقية والوسطى وفي كوريا الشمالية. وبلغت ذروة القوة والنشاط في فرنسا وايطاليا واليونان وفي معظم بلدان أوروبا، حيث كانت قد أضطلعت بالقسط لأكبر من المقاومة الوطنية ضد الاحتلال النازي والنظم الفاشية.

وفي الشرق، سيطرت القوات الشعبية المسلحة في الصين على حوالي مئة مليون من السكان في الصين الشمالية والشمالية الغربية.

وبلغ نشاط الشيوعيين أوجه في عدد من بلدان آسيا الشرقية كالهند الصينية، والمالايو، وأندونيسيا، وبورما، والفيليبين.

وبذلك انتهت مرحلة في تاريخ الحركة الشيوعية الدولية، وبدأت مرحلة جديدة. انتهى الكفاح ضد الفاشية، وبدأ النضال ضد معسكر الاستعمار والحرب، ولم يلبث أن اتخذ شكل صراع حاد بين كتلتين محددتين جغرافياً، بل بين الدولتين القائدتين للكتلتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) في عهد ما عرف **بالحرب الباردة**.

وعلى الرغم من حلّ ستالين للأممية الشيوعية (الكومنترن) عام 1943 سمح للأحزاب الشيوعية ببعض الاستقلال «النسبي» عن التوجيه السوفياتي. إلاّ أن حل الكومنترن لم يكن يعني زوال الروابط الأممية تماماً. فقد عادت هذه الروابط رسمياً على نطاق القارة الأوروبية بتأسيس مكتب أبناء الأحزاب الشيوعية وأحزاب العمال (المعروف بالكمنفورم) في عام 1947. إن مبدأ اخضاع النضال في كل بلد لمصالح البروليتاريا العالمية إرتدى، أكثر من أي وقت مضى، شكل خضوع وثيق لمصالح وتقديرات الوطن الاشتراكي الأول وقائده الملهم «ستالين» الذي حقق النصر على الفاشية الدولية. وشهدت هذه الفترة، يقظة الحركة الشيوعية في مصر على يد مجموعة من الأجانب والعرب. ولقد استفادت الحركة الشيوعية المصرية من الظرف التاريخي الملائم المتمثل في انهيار الفاشية، وبقاء الاستعمار البريطاني في مصر، وهبوط نفوذ حزب الوفد بعد حوادث 1942. وشهدت الفترة من 1945 ـ 1947 نمواً كبيراً للحزب الشيوعي العراقي، فشهدت قيام قواعد عمالية حقيقية في بغداد وكركوك والبصرة وغيرها من المدن العراقية. وجاء تأييد الاتحاد السوفياتي لمشروع تقسيم فلسطين ولقيام دولة إسرائيل وموقف الأحزاب الشيوعية المحلية المؤيد لخط الاتحاد السوفياتي بمثابة ضربة قاسية لقوى هذه الأحزاب.

فقد تحول الاتحاد السوفياتي عن تأييده لمشروع إنشاء دولة عربية يهودية واحدة، نظراً «لإستحالة تطبيق هذا المشروع في الظروف الحالية حيث بلغ سوء العلاقات بين العرب واليهود أشده»، وأعلن الاتحاد السوفياتي موافقته على مشروع الأغلبية الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

ويرى البعض أن الاتحاد السوفياتي ربما وافق على مشروع التقسيم أملاً منه بأن المهاجرين اليهود الذين قاسوا الاضطهاد النازي سيكونون قوة ديمقراطية تقدمية في المنطقة وسيسيرون في طريق إنشاء دولة إشتراكية صديقة تعتمد على الحزب الشيوعي وحزب مابام وفصائل البالماخ وغيرها!!!

بينما يرى فريق آخر أن السوفيات ربما وافقوا على مشروع التقسيم استجابة لرغبات بعض القادة الشيوعيين في أوروبا، وأراد التقرب إلى الأحزاب الاشتراكية الأوروبية التي كانت تعطف عطفاً كبيراً على اليهود. وأراد التساهل مع عواطف يهود الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية!!!

وانسجمت مواقف الأحزاب الشيوعية العربية مع مواقف الاتحاد السوفياتي مما أصابها بنكسة خطيرة. ووصل الأمر إلى أن دعا بعض قادة حركة «حدتو» الشيوعية المصرية إلى تأييد إسرائيل باعتبارها تمثل مرحلة أرقى من التطور الاجتماعي هي المرحلة الرأسمالية - البورجوازية الديمقراطية، في حين أن الدول العربية تمثل مرحلة العلاقات الاقطاعية(*).

وبدلاً من أن تؤدي أزمة الأنظمة العربية وأزمة القيادات الوطنية التي فجرتها حرب فلسطين - خصوصاً في المشرق - إلى نمو الأحزاب الشيوعية وتعاظم قوتها، فقد أدت إلى تداعي هذه الأحزاب التي لم تصمد للقمع الشديد الذي أصابها في العراق ومصر، وكذلك سورية ولبنان.

السياسة السوفياتية في الفترة بين عام 1949 وعام 1955:

بدأ عهد جديد من «التصلب» في سياسة الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجة لانقسام العالم إلى معسكريين دوليين كبيرين وتفاقم الصراع بينهما (1947 - 1953). إلاّ أنه من الصعب اعتبار هذا النهج «المتصلب» طبعة جديدة عن سياسة الدور الثالث للكومنترن (1928 - 1934) - وقد سبقت الاشارة إليه - ولم يكن ستالين يؤمن بإحراز انتصار حاسم إلاّ في البلاد التي تحت إشراف الجيش الأحمر. حتى أن ذلك كان بنداً رئيسياً في الأيديولوجيا والدعاية الستالينية، ووجد تبريره في نجاح الأحزاب الشيوعية في رومانيا وبولونيا والمجر (حيث كانت هذه الأحزاب ضعيفة) وفي فشل الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا واليونان (حيث كانت أحزاب قوية وذات قواعد شعبية ضخمة). ولم تكن هذه النتيجة بالطبع أمراً حتمته قوانين التاريخ والمجتمعات، بقدر ما كانت نتيجة لسياسة تقاسم النفوذ في أوروبا، وهي السياسة التي أقرت عملياً في مؤتمر يالطا وبوتسدام.

في الغرب كانت سياسة الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية، كما حددها ستالين وجدانوف وموريس توريز وغيرهم هي الدفاع عن الاستقلال الوطني ضد الاستعمار الأميركي والدفاع عن السلم ضد حلف الأطلسي والقنبلة الذرية.

أما في دول أوروبا الشرقية، كانت سياسة الكومنفورم، الذي ضم الأحزاب الشيوعية الرئيسية في أوروبا) هي محاربة «الانحرافات القومية» وفرض النموذج السوفياتي في هذه الدول. وقد تجسدت هذه السياسة في الهجوم على يوغوسلافيا الاشتراكية، والحملة على «التحريفية التيتوية» وهي السياسة التي هدرت قسماً كبيراً من طاقة الشيوعيين في فترة 1948 - 1953.

أما في الشرق، فيعتقد البعض أن انتصار الثورة الصينية ربما بدا مفاجأة لستالين. وأعلن في هذه الفترة أن حركة التحرر القومي البورجوازية قد انحازت كلياً ونهائياً لمعسكر الاستعمار، وأن غاندي ونهرو وسوكارنو وتاخين ليسوا إلاّ عملاء مأجورين، وأن استقلال الهند وأندونيسيا وبورما هو استقلال زائف. وجادة ثورة يوليو 1952 حدثاً جديداً ومعقداً. فأسقطت الملك فاروق، ورفعت عدداً من الشعارات الوطنية الديموقراطية. ولكن الشيء الذي استحوذ على انتباه غالبية المنظمات الشيوعية في مصر أنها لم تقم على يد حزب «يساري» أو «جبهة وطنية» بل قامت على يد تنظيم من الضباط.

ووقفت معظم المنظمات الشيوعية المصرية ضد الثورة، وأخذت تتناقش لمعرفة ما إذا كانت مصر تواجه **دكتاتورية عسكرية صرفة**» أم «**حكماً من النمط الفاشي**»، ولم يكن يؤيد الثورة إلاّ «**حدتو**» التي واصلت تأييدها للثورة إلى أن وقفت حادثة كفر الدوار التي أدت إلى إعدام اثنين من العمال. فدبَّ الانقسام إلى صفوف حدتو نفسها وأخذت منشورات الحركة تحمل بشدة على حكومة الثورة.

وفي الجزائر لم تؤثر فترة ما بعد الحرب على مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي ونظيره الشيوعي الجزائري وظل الحزبان متمسكين بمبدأ «**بقاء الجزائر في الاتحاد الفرنسي**» وبنظرية «**الأمة الجزائرية الآخذة في النشوء والتكون**».

ودفعت هذه السياسة الحزب الشيوعي الجزائري في طريق عزلة متزايدة عن الجماهير العربية، فقد سقط مرشحو الحزب في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية، بينما أحرز الاتحاد الوطني للبيان الجزائري 11 مقعداً من أصل 13 مقعداً خصصت للسكان للهيئة الإنتخابية الثانية (أي السكان العرب).

وتكرر نفس الفشل في انتخابات الجمعية الجزائرية الأولى في عام 1947، حيث سقط مرشحو الحزب من الهيئة في الانتخابات الثانية. وكذلك سقط مرشحو الحزب في الانتخابات البلدية (أكتوبر 1947) بينما نجح مرشحو حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، في جميع الدوائر المسلمة تقريباً.

والجدير بالملاحظة أن الحزب الشيوعي الجزائري كان له حظ أكبر من النجاح في الهيئة الانتخابية الأولى (السكان الأوروبيين) فقد كانت أليس سبورتيس مثلاً نائبة شيوعية عن وهران.

وفي إجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري المنعقد بتاريخ 2 ـ 3 أكتوبر 1948 أبدى السكرتير العام للحزب أسفه «**لعدم تقدير الحركة الوطنية حق قدرها، وهو موقف ناجم عن نقص الارتباط بالجماهير**».

السياسة السوفياتية بين عامي 1955 ـ 1957:

أخذت السياسة السوفياتية في التحول تدريجياً بعد وفاة ستالين في آذار 1953. وبذلك بدأت مرحلة جديدة في الحركة الشيوعية العالمية، فقد أجرى القادة السوفيات (مالنكوف، خروتشيف...) سلسلة تنازلات أمام العالم الرأسمالي، وأقاموا حلف وارسو لدول أوروبا الشرقية، وأعادوا العلاقات مع يوغوسلافيا.

وزاد الاهتمام بالشرق، واكتشف الكتّاب والخبراء السوفيات «**الدور التقدمي للبورجوازية الوطنية**» مرة أخرى. وقد علّل هذا الدور بأن البورجوازية في الغرب الرأسمالي قد استنفدت نفعها ووصلت إلى حدود طاقتها فيما يتعلق بتنظيم الانتاج وتنميته في حين أن اقتصاد بلاد الشرق لا يزال اقتصاداً شبه إقطاعي وقوى الانتاج ما زالت في مرحلة بدائية. لذا فإن المهمة التاريخية للبورجوازية القومية هي مكافحة البينات الإقطاعية وتنمية قوى الإنتاج بتحقيق التصنيع.

وبعد رحلة خروتشيف وبولفانين إلى الهند وبورما وأفغانستان في أواخر عام 1955 أعاد الكتّاب السوفيات إكتشاف الشرق، وأعادوا النظر في تاريخ الحركات القومية، ووضعوا تقييماً جديداً لزعمائها: غاندي، نهرو، سوكارنو...

كان ستالين يرى في نهرو وسوكارنو وأقرانهما أناساً مرشحين لأن يلعبوا دور الخائن تشابخ كاي شيك في الصين. أما خروتشيف فقد بات يرى فيهم زعماء وطنيين مخلصين ويعتبرهم أحياناً مناضلين إشتراكيين.

وفي الصين أظهر قادتها مزيداً من المودة والتقدير لهؤلاء الزعماء، ويذهبون إلى أبعد مدى في التقارب مع الدول الآسيوية والأفريقية غير الاشتراكية (مبادىء بانشاشيلا، مؤتمر باندونج).

إلاّ أن عام 1956 شهد بداية الخلاف الصيني ـ السوفياتي، وظهرت بوادر الخلاف في أواخر العام إثر حوادث المجر.

وفي العالم العربي شهدت هذه الفترة تقارباً سوفياتياً تجاه مصر، وتجسدت في تزويد مصر وسوريا بكميات ضخمة من الأسلحة السوفياتية. وأعلن شبيلوف أن مصر تستلهم الاشتراكية وأعرب عن تأييده للوحدة العربية (1956). وحملت احدى الصحف السوفياتية على «**المشاغبين الذين يسمون أنفسهم شيوعيين في مصر ويتجاسرون على معارضة حكومة الرئيس عبد الناصر**».

وأثمر هذا الموقف السوفياتي أثره الفوري على الأحزاب الشيوعية العربية. فأعلن الحزب الشيوعي السوري تأييده للوحدة العربية، وأعلن خالد بكداش سكرتير الحزب في خطابه أمام مجلس النواب السوري بتاريخ 1955/10/6 ان: **جميع مقومات الأمة بما فيها الوحدة الاقتصادية متوفرة للعرب. كما هو واضح وساطع كالشمس في رائعة النهار**». ووصف في جريدة «النور» جمال عبد الناصر بأنه «**رجل عجيب الوطنية عجيب الذكاء**».

وأكد الحزب الشيوعي العراقي نفس الموقف في تقرير قدمته اللجنة المركزية وصادق عليه المجلس الثاني للحزب في أيلول 1956.

وفي مصر كانت، السنوات من 1956 ـ 1958 فترة ذهبية للحركة الشيوعية المصرية. في هذه السنوات، قام الماركسيون المصريون بنشاط صحفي وفكري ضخم، وجد تعبيره في عدد من الصحف والمجلات والكراسات الصادرة عن دور النشر المختلفة: جريدة المساء، مجلة الغد،....، دار النديم، دار الفكر...

وفي هذه السنوات أيضاً، خطت قضية توحيد الحركة الشيوعية المصرية خطوات حاسمة. فجرت محاولة التوحيد الأولى في مؤتمر انعقد في روما عام 1956 وجمع ممثلي بعض المنظمات، وأنضمت إليها فئة جديدة في عام 1957.

وكانت سياسة غالبية المنظمات الشيوعية تأييد الرئيس عبد الناصر وحكومة الثورة وتأييد الوحدة العربية المتحررة.

السياسة السوفياتية في الفترة 1956 ـ 1961

نقل المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي (ثم سقوط كتلة مولوتوف) أزمة الستالينية إلى دور جديد، دور السقوط، فاتحاً بذلك عهداً جديداً في تاريخ الحركة الشيوعية والثورة الاشتراكية العالمية.

فقد تمثل أفول الستالينية بشكل خاص في الاستقلال المتزايد للأحزاب الشيوعية وفي إستحالة إقامة مركز عالمي واحد للحركة الشيوعية.

وشهد إجتماع موسكو (نوفمبر 1960) الذي ضم 81 حزباً شيوعياً صراعاً حاداً بين الخطين السوفياتي والصيني. وأبدت أغلبية الأحزاب الشيوعية الخط السوفياتي وتمسك الوفد الصيني بمواقفه. وأشتد الخلاف إبان المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (أكتوبر 1961).

وفي آسيا الجنوبية ـ الشرقية، أحرزت الثورة القومية المناهضة للاستعمار والإقطاعية والرأسمالية ـ وبنتيجة الدفع الثوري القوي الآتي من الثورة الصينية ـ تقدماً باهراً، تبعه دور جديد من التوقف والجمود.

في الشرق الأوسط وفي أفريقيا، بدأت ثورة يوليو في مصر تحركاً ثورياً واسع النطاق، فكان لمعركة تأكيد الاستقلال والسيادة التي خاضتها الثورة المصرية (1955 ـ 1956) أثر كبير على حركة التحرر العالمية، بينما فرضت الثورة الجزائرية على الاستعمار سياسة التراجع في القارة الأفريقية.

وكان هذا التحرك الثوري الجديد، العربي ـ الإفريقي، يحدث خارج إطار الأحزاب الشيوعية، وخارج إطار «المعسكر» الاشتراكي، وبدعم من قوى هذا المعسكر وخاصة من الاتحاد السوفياتي.

فرض هذا كله تغييراً في الخطط والمفاهيم التي تتبناها الأحزاب الشيوعية العربية. وقد بدا المظهر الإيجابي لهذه التحولات في التأكيد على فكرة الوحدة العربية، والتعاون مع القوى والقيادات العربية الثورية. وأيدت معظم الأحزاب الشيوعية العربية الوحدة المصرية ـ السورية في فبراير 1958.

ثم جاءت ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 في العراق تتويجاً للمد الثوري الذي رافق الوحدة وأعقبها، ولم تمضِ أيام حتى قام خالد بكداش «بانتقاد» الأسس التي قامت عليها الوحدة بين سورية ومصر، وأذيع هذا «الانتقاد» في الوقت الذي كانت فيه الجمهورية العربية المتحدة قد وضعت كل قواها إلى جانب ثورة العراق ضد الاستعمار الانجلو ـ أميركي والرجعية العربية.

وتبع الحزب الشيوعي العراقي نظيره السوري. وانتقل مفكرو الماركسية الجديدة في بيروت وبغداد إلى تأكيد أن الاتحاد ليس ضرورياً، وأن القومية الواحدة لا تعني وجوب قيام كيان سياسي واحد (رئيف خوري، مجلة الآداب ـ أيلول ـ تشرين 1958، عزيز الحاج: ثورتنا في العراق وقضية الوحدة).

وانتقل الخلاف في خريف 1958 إلى الصعيد الإداري والبوليسي باعتقال عبد السلام عارف ثم رشيد عالي الكيلاني وعدد من الشخصيات القومية المدنية والعسكرية.

وتعرض الشيوعيون في سورية ومصر لحملة إعتقال واسعة إبتداء من مطلع عام 1959، واشتدت بعد حوادث الموصل في آذار 1959. وأدت هذه الأزمة داخل صفوف القوى الوطنية إلى انكسار النهوض الثوري وانتعاش النظم الملكية الرجعية في المنطقة.

السياسة السوفياتية في الفترة بين عام 1961 وعام 1963:

أكمل المؤتمر «الثاني والعشرون» للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد في تشرين الأول 1961، عملية نزع الستالينية. ودخل الخلاف الصيني السوفياتي في طور التأزم. في هذا المؤتمر دعا خروتشيف إلى قلب قيادة الحزب الشيوعي الألباني. وازداد التباعد الصيني ـ السوفياتي طيلة عام 1962، حول موضوع النزاع الصيني ـ الهندي وحول قضية كوبا. ومن ثم فقد حمل الصينيون على الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة.

في هذه الفترة تفاقمت أزمة النظام الاستعماري العالمي بينما بلغت الثورة القومية أبعاداً جديدة. وأصبح الوطن العربي يحتل مركز الصدارة في أحداث العالم.

خطت الثورة الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة خطوة عظيمة إلى الأمام في يوليو 1961 أملتها متطلبات المرحلة الجديدة من التنمية الاقتصادية وضرورة إقتلاع الرأسمالية لكي تقف سداً منيعاً في وجه تسرب الاستعمار الجديد.

ولقد وقفت بعض الأحزاب الشيوعية العربية مواقف متناقضة من التحول الاشتراكي في مصر، فقد حمل الحزب الشيوعي السوري على «الاشتراكية الناصرية» وفتحت صحف الحزب نيرانها على «**التحكم المصري**» وعلى «**التأميم التضليلي**» ودعت إلى إقامة «**جبهة وطنية ضد الحكم الناصري**» ثم هلّل الحزب للانفصال ولبيان حكومة الكزبري، ونشرت جريدة الحزب بيان الحزب الشيوعي السوري «**ضد الاستعمار والتحكم الفرعوني**»

أما في مصر، فقد جاءت قرارات (يوليو) تموز وأحداث 28 أيلول (سبتمبر) لتقوي الجناح الوحدوي في صفوف الشيوعيين المصريين. فقد أدرك عدد متزايد من الشيوعيين المصريين الطبيعية الوطنية والتقدمية للنظام الناصري، ودعوا إلى حل الأحزاب الشيوعية والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي. بينما شرعت السلطات المصرية تخلي سبيل الشيوعيين تدريجياً وتعيدهم إلى مراكزهم في الصحف ودور النشر.

أما موقف الاتحاد السوفياتي فلم يعد كما كان في فترة حرب للسويس، فقد ازداد العون السوفياتي الاقتصادي والعسكري للجمهورية العربية المتحدة.

وأعلن أحد أقطاب الشيوعيين الصومال ـ في مجلة قضايا السلم والاشتراكية في أواخر 1960 ـ أن الدعوة لإقامة صداقة وطيدة مع ج. ع. م هي في رأس المطالب الوطنية للشعب الصومالي والشيوعيين الصومال. كما أعلن أحد قادة الحزب الشيوعي النمساوي، فريدل فورنبرغ، ـ في نفس المجلة ـ تعاطفه مع التأميمات الحادثة في مصر. وقد جاء مؤتمر الاقتصاديين الماركسيين المنعقد في موسكو في صيف 1962 ليضع التأميم في مركزه الصحيح كمحور لعملية التحويل الاجتماعي... وانتهى الأمر بمجلة الحزب الشيوعي الايطالي «رينا شيتا» إلى القول في أواخر 1963 إن الثورة الاجتماعية في الشرق العربي تتمثل بالدرجة الأولى في الناصرية [26].

الماركسية المعاصرة وبلدان الشرق والبلدان الاسلامية:

شهد النصف الثاني من الستينات تغيراً في الوضع داخل الاتحاد السوفياتي فيما يخص الدراسات الشرقية، ومن ثم أخذ المؤرخون والمستشرقون السوفيات يساهمون في المناقشات الدائرة حول شعوب الشرق بروح بعيدة عن الدوغمائية الستالينية. وبذلك تم رّد الاعتبار لمفهوم «**نمط الانتاج الآسيوي**» وكان لمقال الاقتصادي السوفياتي المشهور «**يوجين فارغا**» والذي نشر عام 1964 أثر كبير في تطور تلك الدراسات، فلقد سلط فيه الضوء على نقاط الضعف في مناقشات لينينغراد. ومنذ ذلك التاريخ نشر العديد من الدراسات حول هذه المسألة في المجلات السوفياتية الكبيرة من أمثال «**قضايا تاريخية**» و«**شعوب آسيا وأفريقيا**» و «**قضايا فلسفية**» كما كرست ندوات عديدة لمشكلات الشرق في المعاهد: معهد أفريقيا، معهد آسيا أو ما يسمى الآن بمعهد الاستشراق، ومعهد أميركا اللاتينية. وهذه المعاهد مزودة بعدد ضخم من المتخصصين.

وسنحاول في هذا الجزء تقديم «نماذج» أو «عينات» تمثيلية للخطوط الأساسية العامة التي تنتهجها الدراسات الماركسية المعاصرة حول الشرق والبلدان الاسلامية بصفة خاصة، وهي الدراسات التي تهتم بقضايا الفكر والممارسة في تلك البلدان:

1 ـ يهتم «**أرتور سعديف**» ـ المتخصص في الفلسفة الإسلامية بقسم الفلسفة والإجتماع لبلدان الشرق بمعهد الفلسفة بموسكو ـ بقضايا الفكر في أفريقيا وآسيا، وله في هذا المجال أفكار في طريقها إلى التبلور على هيئة نظرية. ورأيه أن في أفريقيا وآسيا تياراً يهدف إلى المزاوجة بين الفلسفة القومية والفلسفة الغربية. بيد أن هذا التيار يتفرع من فرعان:

فرع نقطة البداية فيه الفلسفة القومية التقليدية مع محاولة التأليف بينها وبين الفلسفات الغربية الحديثة والمعاصرة مثل الديكارتية والكانطية والهيجلية والبرجسونية. مثال ذلك «راداكريشنان» فهو يمزج أدفينا فيدانتا ـ وهي عقيدة دينية في الهند تفيد في أصلها اللغوي وفي معناها الديني إنكار الثنائية ـ بالهيجلية الجديدة والمثالية المطلقة في إنجلترا.

وفرع آخر نقطة البداية فيه الفلسفة الغربية المعاصرة مع محاولة المزاوجة بينها وبين الفلسفة القومية التقليدية.

مثال ذلك عبد الرحمن بدوي، والحبابي، وسنجور. الأول يزعم أنه وجودي أصيل يمزج بين الوجودية الملحدة والتصوف الإسلامي مجرداً من العنصر الديني. ومع ذلك فإن «سعدييف» يرى أنه تابع، في الحقيقة لهيدجر وسارتر.

أما الحبابي فإنه يدعو إلى الشخصانية الفرنسية. أما سنجور فهو يستند إلى العنصرية الزنجية ثم يخلطها بالماركسية والمسيحية والإسلام والوجودية والشخصانية. بيد أن «سعدييف» يلاحظ أن ثمة إتجاهاً وإن كان قومياً إلاّ أنه يدعو إلى الديمقراطية الثورية. إنه يفيد من التراث الثقافي والديني، إلاّ أن الهدف من هذه الإفادة تغيير المجتمع، وبالتالي فهو يراه قريب الصلة بالماركسية. وأصحاب هذا الاتجاه على الضد من الذين ينتمون إلى الفرع الأول، إذ لا صلة لمذاهب هؤلاء الفلسفية والروحية بالوضع الاجتماعي الذي تعيشه شعوبهم. ثم هم كذلك يتمايزون عن الفرع الثاني من حيث أنهم يدعون إلى نظام إجتماعي خاص، إلى طريق ثالث، لا هو بالرأسمالية الغربية ولا هو بالشيوعية.

ويضرب «سعدييف» مثالاً لذلك بمصر «الناصرية» وبورما وغانا في عهد نكروما. فهو يرى أن الأجراءات الاجتماعية في إبان الحقبة «الناصرية» كانت ذات مضمون إشتراكي على الرغم من أن القيادة الناصرية لم تلتزم الماركسية، وهو يرى أن هذا الوضع في مصر كان أفضل منه في بورما التي كانت القيادة فيها تلتزم الماركسية والمادية التاريخية الممزوجة بالبوذية، خاصة في الوثيقة الفلسفية المنشورة في بورما من القيادة الثورية عام 1963 بعنوان «مكانة الانسان في الكون» ومع ذلك فالاجراءات الاجتماعية في بورما ذات طابع رأسمالي [27].

2 ـ أما النموذج الثاني فهو المفكر «سمير أمين» وهو وعلى الرغم من كونه عربياً، إلا إنه يمكن ادراجه ضمن قائمة المستشرقين الماركسيين «الغربيين» فهو أستاذ للعلوم الاقتصادية في الجامعات الفرنسية، ويصدر أبحاثه بالفرنسية، حيث تنشر تلك الأبحاث خارج حدود الوطن العربي. ومن ثم فهو يخدم الاستشراق الاشتراكي بصفة عامة. ان الموضوعة المحورية عند سمير أمين تتعلق بتاريخ التكوين الاجتماعي والقومي للأمة العربية. فهو يزعم ان التكوينات الاجتماعية للعالم العربي ـ باستثناء مصر ـ هي «تكوينات تجارية»، طوال تاريخ هذا العالم الى هذا الحد أو ذاك.

ولكي نفهم العالم العربي يجب أن ننظر اليه ضمن إطاره كمنطقة مرور كبرى بين المناطق الثلاث للمدينة الزراعية: أوروبا وأفريقيا السوداء وآسيا الموسمية، ولهذا فقد قامت دائماً «بوظيفة تجارية». إذ خلقت الاتصال، عبر دورها كوسيط وحيد بين هذه الجماعات الزراعية التي لم تكن إحداها تعرف الأخرى معرفة مباشرة.

ولأن التكوينات الاجتماعية التي قامت في المنطقة العربية هي «تكوينات تجارية» فإن الفائض الذي كانت المدن تحيا عليه، كان يجيء بصفة رئيسية ليس من استغلال السكان الريفيين داخل المنطقة نفسها، وإنما من مكاسب النشاط التجاري البعيد الذي ضمنه لها دورها الاحتكاري «كوسيط» أي من دخل وارد في التحليل

الأخير عن طريق الفوائض التي كانت الطبقات الحاكمة لمدنيات أخرى تنتزعها من فلاحيها ويرى « سمير أمين » أن المنطقة العربية، وفقاً لهذا التصور، قد توحدت على يد طبقة من المحاربين التجار خلال القرنين الأولين للإسلام. فقد سمحت الفتوحات الإسلامية للعرب باستعادة الاستيلاء على طرق التجارة البعيدة التي كانت قد تحولت عن شبه الجزيرة العربية، الأمر الذي مكنهم مرة أخرى من احياء مدينة قائمة على مكاسب التجارة البعيدة. وقد توحدت المنطقة توحداً « عميقاً » على يد هذه الطبقة الحاكمة التجارية... ولقد أمكن صون وحدة العالم العربي لأن الفلاحين لم يكونوا دوراً كبيراً في هذا المجتمع.

ومن ثم فسمير أمين يرى أن تدهور الخلافة الإسلامية يعود إلى التقلبات التي حدثت في الفائض المستخلص من الخارج عن طريق التجارة، فلقد كان لسلسلة الكوارث الخارجية مثل الحروب الصليبية وسقوط بغداد وتحول طرق التجارة أثر هام وأساس في تدهور الخلافة الإسلامية نظراً لتدهور الفائض المستخلص من التجارة[28].

3 ـ النموذج الثالث يمثله المستشرق الماركسي الشعير « مكسيم رودنسون » وهو مستشرق وعالم اجتماع فرنسي من المهتمين بدراسات الشرق الأوسط والاسلام بصفة خاصة. كما أنه أحد المناضلين التقدميين المعادين للاستعمار والصهيونية على الرغم من أنه يهودي.

يرى مكسيم ردونسون أن المجتمع العربي الإسلامي غير قابل للتصنيف الاجتماعي ضمن خطوط الاقطاع أو المفهوم الآسيوي للانتاج فكلاهما غير قادر على تحديد ماهية المجتمع العربي الذي كان يعيش عيشته التقليدية، في ظل القرآن والسنّة، وكان في الوقت ذاته يعرف إزدهار رأس المال التجاري والنقدي، كما كان يعرف صيغة الانتاج الرأسمالية على شكل تثمير لرأس المال الانتاجي.

فالعالم الاسلامي ـ في رأي رودنسون ـ لم يعرف قطاعاً رأسمالوياً فحسب، بل إن هذا القطاع كان أوسع وأنضج سوق رأت النور قبل أن تظهر السوق العالمية التي خلفتها البورجوازية الأوروبية الغربية، هذه السوق التي لم تتخط تلك إلا ابتداءً من القرن السادس عشر.

ويرجع رودنسون اتساع السوق الإسلامية إلى الانتصارات الاسلامية العسكرية وديمومة الامبراطورية الاسلامية الموحدة وقوة الرابطة العقائدية التي حالت دون قيام حدود عازلة بين أجزاء هذه الأمبراطورية حين بدأت بالتناثر. وأما السرعة التي أصبحت بها ثروات التجار الخاصة على درجة من الضخامة تكفي لتنظيم تلك السوق العالمية، فمردها دون ريب إلى التراكم المنقطع النظير للثروات التي ركزتها الانتصارات بين أيدي بعض الطبقات، وإلى ضخامة ما خلقه ذلك من حاجات، وإلى الأرباح البالغة التي كان ذلك قد جعلها ممكنة، وأخيراً إلى روح المبادرة في المنطلق لدى الممتازين من التجار العرب[29].

من ذلك يتبيَّن أوجه المشابهة بين مكسيم رودنسون وسمير أمين في طبيعة العالم العربي الاسلامي « التجارية » وإن كان هناك أوجه للمفارقة والاختلاف بين الاثنين. فعلى خلاف سمير أمين الذي يعتقد أن النمو شديد الاتساع لرأس المال التجاري كان يستمد مصدره من التجارة الخارجية البعيدة، خارج العالم العربي، وهي

التشكيلات المنتجة للفائض، يرى رودنسون أن العلاقات التجارية الداخلية، أي داخل العالم الاسلامي هي الأساس لتكوين رأس المال التجاري، فكثافة العلاقات التجارية في «قلب» العالم الإسلامي كانت تؤلف سوقاً «عالمياً» ذات أبعاد لم تُعرف قط من قبل. فقد أتاح تطور التبادل إمكانية للتخصيص الإقليمي في الصناعة كما في الزراعة. كما كانت «السوق المشتركة» الإسلامية أشد إتساعاً من السوق العالمية التي نشأت من نفس النمط في الامبراطورية الرومانية [30].

كذلك يختلف رودنسون مع سمير أمين الذي يرى أن الاندماج السياسي للعالم العربي الإسلامي أدى إلى الصعود السياسي لطبقة حاكمة من التجار العسكريين.

فرودنسون يذكر معتمداً على ما كتبه «س. د. غويتين» المؤرخ البارز للإسلام، في هذا الموضوع:

«لقد تطورت هذه الطبقة (التجار) ببطء خلال السنوات المائة والخمسين الأولى للعصر الإسلامي وبرزت بروزاً تاريخياً واسعاً عند نهاية القرن الثاني وأصبحت «معتمدة» إجتماعياً خلال القرن الثالث. وأكدت نفسها كعامل إجتماعي اقتصادي شديد القوة خلال القرن الرابع. لكنها لم تصبح قوة منظمة، وهي كطبقة بورجوازية لم تحصل قط على السلطة السياسية، بالرغم من أن كثيرين من أفرادها قد شغلوا مناصب كمنفذين سامين وشديدي السمو في الدولة. كما أن الانتقال من القرن الرابع والخامس الإسلاميين، بدأت سيطرة طوائف الجنود من الموالي والمماليك (وأكثرهم من أصل تركي) تفرض نفسها في كل الشرق الأوسط، وتهبط البورجوازية إلى دور سياسي أكثر ثانية» [31]

بذلك نصل إلى نهاية تلك الدراسة عن الماركسية وبلدان الشرق والبلدان الإسلامية وهي الدراسة التي حاولنا الاختصار فيها قدر الإمكان. فمما يشكل صعوبة كبيرة لكاتب هذه الدراسة إتساع الموضوع الذي يعالجه هذا العنوان وتعدد النقاط والاستشهادات التي لا غنى عن ذكرها لكي يلم القارىء بشكل منهجي عن موقف الماركسية من بلدان الشرق والبلدان الإسلامية وخاصة الأخيرة.

الحواشي

(1) راجع بخصوص «النمط الآسيوي في الانتاج»، حول نمط الانتاج الآسيوي، عدة مقالات، دار الطليعة ـ بيروت.
راجع أيضاً الماركسية والشرق، الياس مرقص ـ دار الطليعة ـ بيروت.

(2) راجع الماركسية والشرق ـ مصدر سابق، ص 265.

(3) بخصوص النصوص السابقة، راجع الماركسية والشرق ـ مصدر سابق.

(4) جان شينو، حول نمط الانتاج الآسيوي، مصدر سابق.

(5) راجع «العقل والثورة ـ هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية»، هربرت ماركيوز، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 234.

(6) كالفيز: نقد الدين والفلسفة عند ماركس ـ ص 144 ـ 145، عن «نحو حضارة جديدة»، احمد حيدر، توزيع دار الفكر، بيروت.

(7) المصادر السابق، ص 53.

(8) راجع « الاستراتيجية الطبقية للثورة »، جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت ـ ص 71.

(9) الاستراتيجية الطبقية للثورة، مصدر سابق، ص 44.

(10) المصدر السابق، ص 47.

(11) المصدر السابق، ص 47.

(12) جان شينو، حول نمط الانتاج الآسيوي، مصدر سابق، ص 54.

(13) موريس غودلييه، المنشورات الاجتماعية 1968 ـ عن نمط الانتاج الآسيوي، مصدر سابق، 196.

(14) ماركس، انجلز، الأعمال المختارة، بالانجليزية، دار النشر باللغات الأجنبية، موسكو، 1955، ص 352، المجلد الأول.

(15) يوجين فارجا، المنشورات الاجتماعية، حول نمط الإنتاج الآسيوي، مصدر سابق ـ ص 62.

(16) الماركسية والشرق، مصدر سابق، ص 282.

(17) الماركسية والشرق، مصدر سابق، ص 283.

(18) لينين ـ حركة شعوب الشرق التحررية، مجموعة من المقالات والخطب، دار التقدم. موسكو، 1969. راجع أيضاً: الماركسية والمسألة القومية ـ الياس مرقص، دار الطليعة، بيروت، ص 18.

(19) لينين ـ مقال « إستيقاظ آسيا » ـ حركة شعوب الشرق التحررية ـ مصدر سابق، ص 102.

(20) لينين، حركة تحرر شعوب الشرق التحررية، مصدر سابق، ص 6.

(21) راجع الماركسية والمسألة القومية، مصدر سابق.

(22) راجع آراء « روي » الماركسية والمسألة القومية، مصدر سابق، ص 27 ـ 28.

(23) لينين، تقرير اللجنة المختصة بالمسألة القومية ومسألة المستعمرات في المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية 26 يوليو 1920، ص 406.

(24) يوجين فارجا، حول نمط الانتاج الآسيوي، مصدر سابق، ص 63.

(25) يوجين فارجا، مصدر سابق، ص 65 ـ 66.

(26) راجع بخصوص الأحزاب الشيوعية العربية وتأثرها بالسياسة السوفياتية، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ـ إلياس مرقص، دار الطليعة، بيروت.

(27) حوارات فلسفية في موسكو، د. مراد وهبة ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة، ص 153.

(28) الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات، دار ابن رشد، بيروت.

(29) الإسلام والرأسمالية، مكسيم رودنسون، دار الطليعة، بيروت.

(30) راجع « كتابات حول التكوين القومي والثورة العربية ـ كتابات الثورة الدائمة » ـ مصدر النشر وتاريخه غير مثبت، محمد جعفر « التكوين القومي في المنطقة العربية » ـ رد على سمير أمين ـ ص 45.

(31) الاسلام والرأسمالية، مصدر سابق، ص 65.